

التعليم الفني الصناعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

في مصر

حسين علي محمد الصراوي^(١) – مدحت محمد عبد العال^(٢) – دسوقي حسين عبد الجليل^(٣)

ماجد محمد يسري الخربوطلي^(٤)

(١) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس (٣) معهد التخطيط القومي (٤) معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات، أكاديمية مصر

المستخلص

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين خريجي التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة في مصر. واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي في فهم ووصف الخصائص والسمات الرئيسية الخاصة بمجموعة البيانات التي استخدمت في الدراسة و تضمين التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وتحليل الارتباط بين هذه المتغيرات ، كما استعانت بمنهج الاقتصاد القياسي لاستنباط معادلات الانحدار الخطية لاستنتاج و توقع أعداد الخريجين بالاستعانة بمعدل النمو السكاني (لعرض خريجي التعليم الفني التعليم)، كما استخدمت مؤشر معدل النمو الاقتصادي المستهدف للتنبؤ بأعداد الطلاب الخريجين خلال فترة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ازداد عدد خريجي التعليم الفني الصناعي بمقدار ١% سيزداد معدل الادخار المعدل المعبر عن التنمية المستدامة بنسبة حوالي ١٣% تقريباً، أي أن هناك علاقة طردية موجبة بين خريجي التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة في مصر خلال فترة الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني رؤية استراتيجية واضحة لخريجي التعليم الفني الصناعي تواكب التطورات التكنولوجية وآليات التعامل معها وبما يعمل على تحقيق التنمية المستدامة، كما أوصت الدراسة بضرورة مساهمة سوق العمل في رسم سياسة التعليم الصناعي وتوجيهه نحو المهارات والمهن التي تتطلبها التنمية المستدامة في مصر. **الكلمات المفتاحية:** التعليم الفني الصناعي، التنمية المستدامة، الاقتصاد المصري.

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التعليم الفني الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره من أهم أنواع التعليم في إعداد العمالة الماهرة والفنية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق ربط التعليم الفني الصناعي باحتياجات برامج ومشروعات التنمية المستدامة، ومن نافذة القول أن **العلاقة بين التعليم والتنمية** علاقة وثيقة لاسيما التعليم الفني الصناعي الذي يعتبر حجر الزاوية في التنمية المستدامة، إذ يشكل محركاً أساسياً للتنمية وحيث يتضمن غايات عدة في إطار هدف قائم بحد ذاته ألا وهو ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة، **فالتعليم الفني الصناعي يسعى لتحقيق بعض أهداف للتنمية المستدامة متمثلة في الحصول على تعليم جيد**، وذلك لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف و خطط التنمية المستدامة، **فالتعليم** يمثل أهم روافد التنمية المستدامة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فالاستهلاك والإنتاج المسؤولان طبقاً للهدف الثاني عشر والذي يهدف إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج ليتواءم مع الاستدامة حيث إنتاج المزيد من السلع والخدمات بشكل أفضل وبتكلفة أقل وذلك لن يتحقق إلا بالتزام المجتمع بتعليم أبنائه وتأهيلهم كقوى بشرية قادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية طبقاً للهدف الثامن والمتمثل في العمل اللائق ونمو الاقتصاد وبما يسهم بحق في سيادة الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي والتصدى للعديد من التحديات بشأن الاستدامة.

هذا ويسهم التعليم الفني الصناعي في تدعيم الشق الاقتصادي من عملية التنمية (الإنتاج) من جانب، ومن جانب آخر يسهم في الشق الاجتماعي (التوزيع والإشباع) ويعمل على الحد من عدم المساواة، وكما يفهم من الهدف العاشر والمتمثل في الحد من أوجه عدم المساواة في توزيع الفرص وعوائد التنمية لتحقيق العدالة الاجتماعية. كما يسهم في تكوين رأس المال البشري، والبحث والكشف المستمر عن المعارف الجديدة، والعمل على توفير ثقافة ومنهج فكري مشترك يعمل على تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يلاءم مصالح المجتمع عن طريق نشر وتطوير المعرفة بين فئات المجتمع. وهذا يعنى في قول واحد أن وظيفة التعلم تتمثل في إعداد الطاقات البشرية المؤهلة والمدرّبة والقادرة على ممارسة أعمال ومهن في شتى مناحي النشاط الصناعي الذي يكون القاعدة الصلبة للتنمية البشرية (عبد الجليل، ٢٠٢٤)، وذلك يعمل على تحقيق الهدف التاسع من خلال التوسع في الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية بدعم وتشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية وهو شأن حاسم في تحقيق التنمية المستدامة.

وللتعرف على عائد التنمية من التعليم يمكن الاستناد إلى مجموعة من المعايير من أهمها: تقييم الدور الذي يسهم به الخريجون من المدارس والمعاهد وغيرها، حين يصبحون مدخلات في النشاط الاقتصادي، أى حين ينضمون إلى قوة العمل من حيث كونهم الناتج النهائي لنظام التعليم، ويبرز أثر هذا الدور في مجالات النشاط الأساسية الثلاثة: الصناعة، الزراعة، الخدمات.

الدراسات السابقة

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت التعليم الفني الصناعي في مجالات التنمية المستدامة، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت دور التعليم الفني الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل أهم هذه الدراسات في:

الدراسة الأولى: وقد استهدفت دراسة مسعود، آمال (٢٠١٦) وضع تصوّر مقترح للإفادة من إمكانيات مراكز التدريب المهني التابعة للوزارات المختلفة في ضوء الاحتياجات التدريبية لطلاب التعليم الثانوي الفني الصناعي، وتم الاستعانة بالاستبيان لتحديد الاحتياجات التدريبية للطلاب، ثم تطبيقها على عينة من معلمي العملي بمدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي في التخصصات المختلفة، كما تم الاستعانة باستمارة مقابلة بمديري مراكز التدريب المهني والتي تم تطبيقها على بعض مديري هذه المراكز المنتشرة في الجمهورية. وتوصلت النتائج إلى تحديد الاحتياجات التدريبية في التخصصات المختلفة إضافة إلى إمكانية الاستفادة من مراكز التدريب المهني المادية والبشرية في توفير فرص التدريب المختلفة لطلاب التعليم الثانوي الفني الصناعي. وفي ضوء ذلك تم وضع تصور مقترح للإفادة من إمكانيات تلك المراكز في الوفاء بالاحتياجات التدريبية لطلاب التعليم الفني الصناعي بتخصصاته المختلفة.

الدراسة الثانية: وللتعرف على الخلل في العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي النوعي وسوق العمل، ناقشت دراسة غنيم، مهني (٢٠١٧) الخلل في العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي النوعي وسوق العمل وكذلك التعرف على متطلبات واليات التخطيط الاستراتيجي للمواءمة بين مخرجات التعليم العالي النوعي وسوق العمل، وأوصت الدراسة بمزيد من الدراسات حول التوازن بين العرض من مخرجات التعليم العالي النوعي والطلب عليه بما لا يحدث خلل في سوق العمل، كما أوصت بتوزيع خدمات التعليم العالي النوعي في ضوء مدخل نظم المعلومات الجغرافية GIS (عبد الجليل، ٢٠٢٤).

الدراسة الثالثة: ولربط خريجي التعليم الصناعي بأسواق العمل تناولت دراسة MT Parinis, VR

Surjour Palilingan, Sukardiand H.d (2018) تطوير نظام معلومات لسوق العمل يربط على وجه التحديد خريجي المدارس المهنية (Vocational school graduates) والصناعية بسوق العمل المتغير من خلال استخدام نظام للمعلومات على شبكة الإنترنت يربط بين الخريجين وأصحاب الأعمال في مقاطعة شمال سولاويزي في أندونيسيا (من Gall إلى (Bong R & D). **وخلصت هذه الدراسة** إلى أن نظام معلومات سوق العمل (Labor Market Information System LMIS) يساعد الصناعات المختلفة في العثور على عمالة/ خريجين تتوافق قدراتهم مع متطلبات الشركات في الوقت الحالي، و قد يكون 'SMK مفيدا من خلال استخراج المعلومات من التطبيق حيث يمكن من إعداد الطلاب للعمل المحدد في الصناعات ؛ كما يمكن هذا النظام المدارس من إعداد الخريجين وفقا للاحتياجات المتغيرة لعالم العمل، وأوصت الدراسة بأن يكون هذا النظام متاحا عبر الإنترنت ويمكن تحديثه ليكون هناك علاقة مباشرة بين خريجي المدارس المهنية والصناعات العالمية من خلال تطبيق معد لهذا الغرض بالهاتف المحمول والحاسب الآلي وذلك لتقديم الخدمات لأصحاب المصلحة بطرق محددة وأيضا مساعدة الحكومة في تحديد مواصفات الموارد البشرية اللازمة للصناعات الحالية وصناعات المستقبل.

الدراسة الرابعة: وعن دور التعليم الفني في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة استهدفت دراسة عمارة

– أميرة، (٢٠٢٠) دراسة دور التعليم الفني في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في مصر في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٨، واستخدمت الدراسة نموذج متجه الانحدار الذاتي ودالة الاستجابة الدفعية، وتحليل التباين، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين التعليم الفني والقيمة المضافة للصناعة باعتبارها مؤشرا للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة . **كما توصلت** إلى أن الأهمية النسبية للتعليم الفني هي الأعلى ضمن الصدمات التي تفسر التغيرات في القيمة المضافة للصناعة في الأجلين: القصير والطويل، وأوصت الدراسة بضرورة النهوض بمستوي خريجي التعليم ورفع كفاءتهم وتوفير التدريب على أحدث أنواع التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة مع الاهتمام بالتخصصات الفنية في مجال الصناعات كثيفة العمالة والصناعات التصديرية، محاولة للاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال التعليم الفني وإيفاد بعثات من الطلبة والمدرسين إليها للحصول على التدريب واكتساب الخبرات اللازمة لتحديث الصناعة، وللتعرف على مهارات سوق العمل اللازمة لطلاب المدارس الفنية الصناعية بمصر على ضوء الثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات تنميتها.

الدراسة الخامسة: كما استهدفت دراسة زيدان (٢٠٢١) التعرف على أهم ملامح الثورة الصناعية الرابعة

وانعكاساتها على التعليم الفني الصناعي، وأيضا إعداد قائمة بمهارات سوق العمل الواجب توافرها لطلاب المدارس الثانوية الصناعية بمصر على ضوء الثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات تنميتها، وتم التوصل إلى قائمة بأهم أربعة مهارات أساسية وهي **المهارات الشخصية** (المرونة، التفكير النقدي والتحليل، ومهارات التواصل، التعلم مدى الحياة، صنع القرار، والإبداع والأصالة والمبادرة) وتشمل (١٦ مهارة فرعية) ، **والمهارات التقنية** (صيانة المعدات ، مراقبة الجودة، استكشاف الأخطاء وإصلاحها، حل المشكلات المعقدة، وتحليل النظم وتقييمها) وتشمل (١٤ مهارة فرعية)، **والمهارات الاجتماعية** (القيادة، التأثير الاجتماعي، عمل ضمن فريق، الذكاء العاطفي، التفاوض والإقناع) وتتضمن

^١ يشير مصطلح knowledge System of Marketing (SMK) إلى نظام المعرفة التسويقية.

(١٣ مهارة فرعية)، **مهارات إدارة الوقت** (إدارة الموارد المادية والمالية ، إدارة الوقت ، إدارة الأفراد) وتحتوي على ١١ مهارة فرعية سبق ذكرها.

الدراسة السادسة: قامت دراسة **Odo, Okafor, Odo, Ejikeugwu, and Ugwuoke (٢٠١٧)** بتحديد التعليم التقني باعتباره أحد أكثر تنمية الموارد البشرية فعالية التي يجب تبنيها من أجل التصنيع السريع والتطور التكنولوجي المستدام لأي دولة. وقد أكد أن التعليم التقني جزءا لا يتجزأ من التنمية الوطنية في العديد من المجتمعات بسبب تأثيره على الإنتاجية والتنمية الاقتصادية. تتناول هذه الدراسة ندرة القوى العاملة الفنية الماهرة في نيجيريا وتأثيرها على التطور التكنولوجي للأمة. وهي تدعو إلى تنشيط شامل للتعليم التقني في نيجيريا لتعزيز شراكة القوى العاملة اللازمة لتطوير مناهج مبتكرة أو تكرار النماذج التي تظهر تشغيليا أن الطلب التكنولوجي الذي يحتاجه المجتمع. كما اقترحت الدراسة دفع الجهود والسبل التي تبذلها الحكومة والأفراد لتدريب وإنتاج القوى العاملة المطلوبة لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٢٠، ٢٠٢٠.

الدراسة السابعة: تري دراسة **Bagale (٢٠١٥)** أن التعليم الفني والتدريب المهني جزءا لا يتجزأ من التنمية القومية، وبالتالي في التنمية القومية المستدامة. وقد وفرت حكومة نيبال المهارات والوظائف للعديد من الأشخاص البعيدين عن التعليم العام مع وجود العديد من الحواجز بداخلهم. يغطي التعليم الفني والتدريب المهني (TEVT) جميع جوانب التنمية الصناعية المستدامة. وقد أكدت هذه الدراسة على الدور الجوهرى الرئيسى للتعليم الفني والتدريب المهني من أجل التنمية المستدامة للدولة. وقد اوصت هذه الدراسة بتعزيز الشراكة من خلال آفاق التنمية المستدامة. تجدر الإشارة إلى أن الملاحظة الجديرة بالانتباه بعد تناول الدراسات السابقة هي أن دراستنا تنفرد بإلقاء الضوء على واقع التعليم الصناعي في علاقاته المتشابهة مع التنمية المستدامة والكفاءة الخارجية للتعليم الفني الصناعي، كما تنفرد بتقدير المعروض من خريجيه والطلب المتوقع عليهم وفق دراسة تنبؤية طويلة الأجل ٢٠٢٣-٢٠٣٥ وذلك من خلال استخدام معادلات الانحدار للحصول على رؤية واضحة تساعد متخذ القرار في تفعيل دور التعليم الفني في تحقيق التنمية المستدامة. كما تتميز الدراسة باستخدام المنهج الرياضي والقياسي في قياس العلاقة بين خريجي التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة في مصر. كذلك، على خلاف الدراسات السابقة، تم الاعتماد على وكيل للتنمية المستدامة يتمثل في الثروة وهو معدل الادخار المعدل.

مشكلة الدراسة

يلحظ المتأمل لواقع التعليم الفني الصناعي في مصر أن هناك خلا في علاقة التعليم الفني الصناعي بالواقع المحيط به سواء سوق العمل ، التسارع التكنولوجي الغير مسبوق، واتساع الفجوة بين نظام التعليم الفني الصناعي واحتياجات التنمية الصناعية المستدامة بشكل خاص والتنمية المستدامة بشكل عام من العمالة الفنية الماهرة من حيث الكم والنوع والمستوى، وذلك يرجع إلى ضعف البنية التحتية التعليمية التنموية في مصر في علاقتها المتشابهة والمتداخلة مع قصور ملحوظ في محتوى نظم التعليم، خاصة الفلسفة والأهداف والإدارة والتمويل، كذلك انفصال المنظومة التعليمية عما يفرضه واقع استدامة التنمية في مصر، ومع تعاظم أهمية التوسع في التعليم الفني الصناعي التي يهدف ليس فقط إلى إعداد خريجين للعمل، وشغل الوظائف، وممارستهم لمهن معنية فحسب، بل أن يحصل هؤلاء الخريجين على القدرة على التكيف مع مختلف المستويات التي تُنَاط بهم، والتكامل باستمرار مع مهنتهم تبعاً لتطور أشكال الإنتاج وظروف العمل.

وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد وقياس دور التعليم الفني الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٣٥.

وتتمثل التساؤلات الفرعية للدراسة في:

١. ما الدور الذي يقوم به التعليم الفني الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة؟
٢. ما الإجراءات المقترحة لتقدير المعروض من خريجي التعليم الفني الصناعي والطلب المتوقع عليه؟
٣. إلى أي حد يفيد التعليم الفني الصناعي بتلبية احتياجات التنمية المستدامة؟
٤. الاختلالات في علاقة خريجي التعليم الفني الصناعي في مصر واحتياجات التنمية المستدامة.
٥. ماهي التحديات التي تواجه الكفاية التعليمية لخريجي التعليم الفني الصناعي وعلاقته بالتنمية المستدامة.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

- ١- التعرف على الدور الذي يقوم به التعليم الفني الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.
- ٢- تقدير والتنبؤ بالمعروض من خريجي التعليم الفني الصناعي والطلب المتوقع عليه لتحقيق التنمية المستدامة في مصر طبقاً لبعض المؤشرات الاقتصادية.
- ٣- قياس أثر التعليم الفني الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.
- ٤- تحديد الاختلالات في علاقة خريجي التعليم الفني الصناعي في مصر واحتياجات التنمية المستدامة.
- ٥- إبراز بعض التحديات التي تواجه الكفاية التعليمية لخريجي التعليم الفني الصناعي وعلاقته بالتنمية المستدامة.

أهمية البحث

تمثل المساهمة العلمية للدراسة في سد العجز في ندرة الدراسات التي تتناول العلاقة بين التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة بشكل عام، وفي الدول النامية ومنها مصر بشكل خاص. كما ابتعت الدراسة أسلوباً علمياً يتسم بالندرة وهو استخدام النماذج الرياضية والقياسية للتنبؤ بالعلاقة بين خريجي التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة في مصر. ومن الناحية العملية، تسهم الدراسة في تحديد الاحتياجات المستقبلية المتوقعة من العمالة الفنية من خريجي التعليم الفني الصناعي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، كما تبرز تلك الدراسة بعض التحديات التي تواجه الكفاية التعليمية لخريجي التعليم الفني الصناعي في علاقتها بالتنمية المستدامة، كما تسهم في تحديد الفجوة بين العرض والطلب لخريجي التعليم الفني الصناعي.

الإطار النظري للبحث

(١) مفهوم وطرق قياس التنمية المستدامة:

١-١ مفهوم التنمية المستدامة: أن مفهوم التنمية المستدامة يحظى بانتشار واسع على كافة المستويات والتخصصات، وذلك بفضل جهود لجنة برونتلاند التي عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم" (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩). ويتضمن هذا التعريف لمفهومين أساسيين هما: الأنصاف بين الأجيال Intergeneration Fairness والأمنية Optimalty. فالاستدامة هي تحقيق العدالة بين الأجيال من خلال التوزيع العادل والنزاهة للقدرة الإنتاجية Product capacity

والرفاهية Welfare بين الأجيال الحاضرة والمقبلة. أما الأمثلية من جانب آخر - فهي تهتم بتحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية على المدى الطويل (Farzim, 2007). لذا، حظي مفهوم التنمية المستدامة الذي طرحته لجنة برونتلاند من خلال الأمم المتحدة - بكثير من الجدل - حول مقدار الفرص والأصول الواجب تركها للأجيال القادمة، ومن منظور اقتصادي تم التعبير عن هذه الفرص من خلال مفهوم رأس المال لمقياس لثروة الأمم الذي صدر عن البنك الدولي، ومن وجهة نظر أخرى بضرورة توسيع مفهوم رأس المال ليشمل الأنواع الأخرى من ثروة الأمم مثل رأس المال الطبيعي ورأس المال البشري والاجتماعي (Serageldin, 1996). كما يعد إيجاد مدخل للتنمية يوازن بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولمعالجة الاختلافات الثقافية، والتوافق مع الاحتياجات العالمية والوطنية والمحلية، واحترام القيم والحدود الإيكولوجية هو مفتاح التنمية المستدامة، غير أن الجهود الرامية إلى تحديد ماهية التنمية المستدامة تحديداً دقيقاً يجب أن تعكس الظروف المتباينة في مختلف أنحاء العالم وأثرها على الأولويات والقيم الوطنية والثقافية، فمثلاً فقراء العالم النامي يجب أن تعنى التنمية المستدامة إذا أريد أن يكون لها معنى بالنسبة لهؤلاء الفقراء زيادة معدل الاستهلاك وارتفاع مستوى المعيشة، بينما بالنسبة للأفراد الأغنياء في دول ذات المستوى الاقتصادي مرتفع، تعني التنمية المستدامة التي ينبغي أن توجه إليهم استهلاكاً أكثر تواضعاً ومدرساً بعناية، وبالتالي فالتنمية المستدامة ليست مفهوماً ثابتاً، بل بحث موجه ثقافياً لتحقيق توازن ديناميكي في العلاقات والنظم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، توازن يحدث إلى تعزيز العدالة بين الحاضر والمستقبل، والمساواة بين البلدان والأعراق والطبقات الاجتماعية والأجناس (UNESCO, 1997).

٢-١ طرق قياس التنمية المستدامة: يتتبع أدبيات الاستدامة وجد سبعة مداخل أساسية لقياس الاستدامة وهي:

مدخل المحاسبة الخضراء، مدخل رأس المال، المدخل البيئي، وفيما يلي توضيح موجز لكل مدخل:

١-٢-١ مدخل المحاسبة الخضراء: مفهوم المحاسبة الخضراء معنى تعديل نظام الحسابات القومية ليعكس النقص في رصيد الأصول البيئية من خلال احتساب إهلاك له، فمثلاً لا يمكن اعتبار الإيرادات الناجمة عن بيع الموارد الطبيعية كالبتترول، من قبيل الدخل طالما أن هذا يتضمن بيع جزء من الأصول الرأسمالية للمجتمع، فتكاليف الأضرار البيئية تمثل من 0.50 إلى 0.9 إجمالي الدخل القومي في هولندا، و٦% من إجمالي الدخل القومي في ألمانيا عام ١٩٨٥ (الأمم المتحدة، بدون سنة نشر). ومن ثم يجب اعتبار هذه الأضرار من ضمن التكاليف الواجب أن يتحملها المجتمع.

٢-٢-١ مدخل رأس المال أو الثروة: إن المطلب الرئيسي لتحقيق الاستدامة هو عدم انخفاض قيمة ثروة الاقتصاد، والثروة بدورها تعرف بأنها إجمالي للأصول الرأسمالية في الاقتصاد، والتي تزداد بالاستثمار في قاعدة رأس المال بالاقتصاد، وبالتالي فإن جوهر تحقيق الاستدامة هو المحافظة على أشكال مختلفة من رأس المال (United Nations, 2003)، وإن أمكن زيادتها.

٢-٢-١ ٣ المدخل الحيوي (المؤشرات البيئية)

التنمية المستدامة وفق هذا المدخل يشير إلى قدرة النظام الإيكولوجي على أن يستجيب إيجابياً للتغير والفرص، أو المحافظة على القدرة الديناميكية للنظم الإيكولوجية على الاستجابة التوأمية، والتنمية المستدامة وفقاً لذلك تعنى قدرة النظم الإيكولوجية على الاستجابة والتكيف مع الاضطرابات والتغيرات الخارجية.

ولتدقيق استدامة التنمية يُعتمد على مقاييس مادية حيوية للتعرف على التغيرات في الإجراءات المادية المتعلقة بمخزون وتدفق الموارد، وهذه المقاييس لا تسعى لقياس الاستدامة ذاتها إنما مؤشراً لبعض الاتجاهات في البيئة التي يمكن أن تؤدي لعدم الاستدامة (دوناتو رومانو، ٢٠٠٣).

١-٢-٤ **مؤشر البصمة الإيكولوجية Ecological Footprint**: تعرف البصمة الإيكولوجية بأنها "أقصى معدلات حصاد للموارد والمخلفات (الحمل الأقصى) التي يمكن للنظام البيئي أن يكون مستداماً في ظلها بدون أي إتلاف منظم للإنتاجية والوظيفة المتكاملة المرتبطة بالنظام البيئي، مما يعنى مقدرة النظام البيئي على احتمال معدلات الاستهلاك وتوليد المخلفات، لكنه لا يقيم علاقة توازن بينهما وبين مقدرة النظام على الإحلال أو الاستيعاب (رزق الله، ٢٠١٤).
١-٢-٥ **مؤشر الدخل المستدام**: استناداً إلى مفهوم التنمية المستدامة الصادر عن البنك الدولي عام ١٩٩٤، والذي يشير إلى أن مسار التنمية يكون مستداماً إذاً فقط، إذا كان الرصيد الإجمالي بالأصول الرأسمالية (بما في ذلك رأس المال الطبيعي) يظل ثابتاً أو يزيد مع مرور الزمن، ويرى Pearce (2014) أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي GDP هي المعبر الدقيق عن مستوى الرفاهية التي يعيشها المجتمع (دوناتو رومانو، ٢٠٠٣).

١-٢-٦ **مؤشر الأداء البيئي Environment Performance Index**: يعد وضع مؤشر معتمد للتنمية المستدامة من المحاولات الرائدة التي قامت بها جامعة بيل من خلال مركز التشريعات والسياسات البيئية التابع لها عام ٢٠٠٢، وذلك بالتعاون مع مركز شبكة المعلومات التابع لعلوم الأرض بجامعة كولومبيا والمندى الاقتصادي العالمي دافوس بسويسرا ومراكز الأبحاث المفوضية الأوروبية، إذ يركز مؤشر الأداء البيئي على الأداء الحالي للدول ضمن إطار الاستدامة (Pearce, 2001).

١-٢-٧ **مؤشر الادخار الحقيقي**: يستند مفهوم الادخار الحقيقي كمؤشر لقياس التنمية المستدامة إلى فكرة صون الثروة للأجيال القادمة، ولا تقتصر الثروة بمعناها الواسع - على القياسات التقليدية لرأس المال - مثل رأس المال المنتج ورأس المال البشري، بل أنها تشمل كذلك الأصول الطبيعية، وتقيس الحسابات التقليدية التغير في ثروات الدول من خلال التركيز على الأصول المنتجة وحدها، وتقاس احتياجات أي دولة استعداداً للمستقبل بإجمالي مدخراتها القومية التي تمثل الكمية الكلية من إنتاجها غير المستهلك (رزق الله، ٢٠١٤). ويعتبر هذا المؤشر أكثر الوكلاء المعبرين عن التنمية المستدامة استخداماً في أدبيات التنمية المستدامة.

(٢) **الإطار المفاهيمي للتعليم الفني الصناعي**: لقد سعت العديد من الدول المتقدمة للاهتمام بالتعليم الثانوي الفني الصناعي وربطه بسوق العمل مع مراعاة التغيرات العالمية والثقافية والأوضاع الاجتماعية المستجدة، كما أن الاستثمار في تطوير التعليم الثانوي الفني الصناعي من شأنه تغيير النظرة المجتمعية المتدنية للتعليم الثانوي الفني الصناعي ويشجع الطلاب للالتحاق به ولذلك سعت مصر إلى تقديم "رؤية مصر ٢٠٣٠" لتطوير التعليم ومن أهم أهدافها تطوير التعليم الفني الصناعي والنهوض به.

ويعرف التعليم الفني الصناعي: بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يلتحق به الطلاب بعد إتمام المرحلة الإعدادية وفقاً للشروط التي تضعها وزارة التربية والتعليم ويمنح الطالب في نهاية اجتياز فترة الدراسة شهادة الدبلوم في التعليم الثانوي الفني الصناعي في تخصصات مختلفة (وزارة التربية والتعليم، ١٩٨١).

كما أن الجوانب المتعددة للتعليم الصناعي والتدريب تتطلب جميعها الانغماس العميق في فهم وممارسة التنمية المستدامة حيث الطبيعة المتغيرة لمجتمع العمل، لاسيما العولمة والتغير التكنولوجي، أن يطور التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني قوة عاملة ماهرة وملتزمة ومتحمسة لفهم تأثير التغيرات العالمية على الفرص المحلية للأعمال والصناعة - وبالتالي التوظيف - وكيف تؤثر هذه التغيرات على جودة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحلية، ولضمان مستقبل مستدام من الضروري أن يضمن التعليم الفني الصناعي أن جميع العمال قادرين على لعب الأدوار المناسبة، سواء في مكان العمل أو في المجتمع الأوسع في المساهمة في الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٢-٢-٢ عرض التعليم الفني الصناعي (نظام الثلاث سنوات): بدراسة السكان في سن الالتحاق بالتعليم الثانوي الصناعي، والمقيدين به، وواقع البطالة والتشغيل للوصول لتقدير المعروض من خريجي التعليم الفني الصناعي تجدر الإشارة إلى أهمية معرفة أعداد المقيدين من طلاب التعليم الفني الصناعي ومعدلات القيد للذكور والإناث في القطاعين الحكومي والخاص وتوزيعهم على مستوى المحافظات ومعرفة نسب مشاركة كلا من القطاعين العام والخاص في تقديم خدمة التعليم الفني الصناعي.

٢-٢-٢ قيد وتوزيع طلاب التعليم الثانوي الفني الصناعي: بدراسة واقع طلاب التعليم الفني الصناعي بالنسبة لأنماط التعليم الثانوي الأخرى من حيث أعداد المقيدين وأنواعهم وأعداد الفصول والمدارس، ومساهمة القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وتطور نسب القيد للبنين والبنات على مستوى المحافظات، وذلك لمعرفة معدل التعليم الفني الصناعي بالنسبة للتعليم الفني والتعليم الثانوي بشكل عام تبين أن إجمالي عدد المقيدين بمرحلة التعليم الثانوي للعام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ هو 4472531 مليون طالب، منهم 2336312 مليون بنين بنسبة (52.24%)، في حين بلغ عدد البنات 2136219 مليون بنسبة (47.76%) ، بلغ إجمالي عدد الطلاب المسجلين بالتعليم الثانوي الصناعي 1054823 بنسبة 24% من إجمالي التعليم الثانوي وبنسبة 47.23% من إجمالي التعليم الثانوي الفني، كما بلغ عدد البنين المقيدين في التعليم الثانوي الفني الصناعي 700109 بنسبة 66.37% ، في حين بلغ عدد البنات 354714 بنسبة 33.63% وهذا يدل على تراجع قبول البنات على التعليم الصناعي في السنوات الثلاثة الأخيرة (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢٤). وفيما يتعلق بمدى إسهام كلا من القطاع الخاص والحكومي في التعليم نجد مشاركة القطاع الخاص في التعليم الثانوي بشكل عام بنسبة ١٩%، في حين شارك القطاع الخاص في التعليم الفني الصناعي بنسبة 14.9%، وهي طفرة غير مسبقة لمشاركة القطاع الخاص في التعليم الصناعي في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ تتضاعف الأعداد كل عام عن العام السابق له، بما يدل على حرص القطاع الخاص على إعداد الكوادر الفنية الملائمة لمتطلبات سوق العمل في مصر.

جدول رقم (١): تطوّر أعداد مدارس وطلاب الثانوي الصناعي الحكومي والخاص في الفترة من ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (جملة حكومي)

السنوات	مدارس	فصول	تلاميذ
٢٠١٩/١٨	١٢١٩	25023	899769
٢٠٢٠/٢٠١٩	1228	25532	940750
٢٠٢١/٢٠٢٠	1244	25661	984677
٢٠٢٢/٢٠٢١	1243	25818	954415
٢٠٢٣/٢٠٢٢	1245	24750	897862

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة المركزية لقواعد البيانات المركزية، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٢٣.

يُلاحظ من الجدول رقم (١) أن مدارس التعليم الثانوي الفني الصناعي الحكومي تشهد تزايداً في أعداد المدارس والطلاب في الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١-٢٠٢٢ في حين انخفض عدد الطلاب في عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ رغم زيادة المدارس بمعدل مدرستين عن العام السابق، لكن هناك طفرة غير مسبقة في مدارس التعليم الخاص حيث تطور أعداد المدارس من ٢٠١٨-٢٠١٩ من ٨ مدارس إلى ٤٤٥ عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣، كما أن هناك إقبال غير مسبوق على التعليم الصناعي الخاص فتترواح من ٢٥٦٢ عام ٢٠١٨ إلى ١٥٦٩٦١ عام ٢٠٢٣ (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ٢٠٢٣).

٢-٢-٣ أعداد الخريجين من طلاب التعليم الثانوي الفني الصناعي (نظام الثلاث سنوات) فيما يلي سيتم عرض مخرجات التعليم الثانوي الفني الصناعي (نظام الثلاث سنوات) في الفترة من ٢٠٢٣-2005 على المستوى الكلي وعلى مستوى المحافظات، وذلك لدراسة عرض التعليم عن تلك الفترة.

جدول رقم (٢): عرض الفني الصناعي عن الفترة من ٢٠٢٣-٢٠٠٥ على المستوى الكلي

العام الدراسي	ذكور	إناث	جملة
٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٠٨٦٧٨	٨٠٨٩١	١٨٩٥٦٩
٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٤٤٤١٧	١٠٨٤٥٦	٢٥٢٨٧٣
٢٠٠٨-٢٠٠٧	١٠٠٥٧٧	١٢٦٨١٤	٢٥٢٨٧٣
٢٠٠٩-٢٠٠٨	١٣٧٢٦٢	٩٠١٢٩	٢٢٧٣٩١
٢٠١٠-٢٠٠٩	١٢٣٣٢٧	١٠٠٦٨٧	٢٢٤٠١٤
٢٠١١-٢٠١٠	١٣٥٠٢٥	٨٧٩٨٢	٢٢٣٠٠٧
٢٠١٢-٢٠١١	١٧٣٦٦٧	٩٦٨٨٥	٢٧٠٥٥٢
٢٠١٣-٢٠١٢	١٩٣٣٨٢	١٠٥٨١٦	٢٩٩١٩٨
٢٠١٤-٢٠١٣	١٩٨٨٣٢	١٠٣١٤٥	٣٠١٩٧٧
٢٠١٥-٢٠١٤	١٦٧٦٥٢	٩٤٢١٧	٢٦١٨٦٩
٢٠١٦-٢٠١٥	١٢٥٨١٢	٨٣٤٨٩	٢٠٩٣٠١
٢٠١٧-٢٠١٦	١٣٦٨٣٨	٨٦٤٦١	٢٢٣٢٩٩
٢٠١٨-٢٠١٧	١٤٤٤٤٩	٨٩٥٢٦	٢٣٣٩٧٥
٢٠١٩-٢٠١٨	١٥٤٦٩٢	٩٦٤٧٨	٢٥١١٧٠
٢٠٢٠-٢٠١٩	١٦٢٥٤٧	٩٦٣٤	٢٦٢١٨١
٢٠٢١-٢٠٢٠	١٧٠٢٥٠	١٠٠٤٣٥	٢٧٠٦٨٥
٢٠٢٢-٢٠٢١	١٧٢٣٠٨	١٠٦١٩٩	٢٧٨٥٠٧
٢٠٢٣-٢٠٢٢	١٩٢٨١١	١٠٧٢٣٤	٣٠٠٠٤٥

المصدر: من إعداد الباحثون من بيانات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

نلاحظ من الجدول رقم (٢) أنه في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ كان هناك تزايد في الإقبال على التعليم الفني الصناعي تبعه تراجع في أعداد الخريجين لمدة عامين ثم تزايد لمدة ثلاث أعوام حتى ٢٠١٣، تبع ذلك تذبذب في أعداد الخريجين حتى عام ٢٠٢٢.

٢-٢-٤ التحديات التي تواجه الطلب على خريجي التعليم الفني الصناعي: أظهرت مؤشرات التشغيل في مصر خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠ العديد من التحديات التي تحد من الطلب على التشغيل بشكل عام وعلى خريجي التعليم الفني الصناعي بشكل خاص، ومن أبرز تلك التحديات:

(١) تحسن معدل النمو الاقتصادي الذي قد صاحبه تراجع في معدل البطالة وزيادة في معدل التشغيل، بينما حدث تراجع معدل مساهمة التعليم الفني الصناعي في النشاط الاقتصادي خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، حيث انخفض من 46.9% عام ٢٠١٥ إلى 41.5% عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا (النشرة السنوية للتشغيل، ٢٠٢٠).

- (٢) ينتمي أغلب المشتغلين (69%) إلى المستوى المهارى المتوسط من ذوي المؤهلات المتوسطة، وتراجع نسبى لتشغيل الأميين ومن يقرأ ويكتب.
- (٣) احتل المشتغلون 35% خارج المنشآت الرسمية، و44% داخل المنشآت الرسمية عام ٢٠٢٠ مقابل 28% خارج المنشآت الرسمية عام ٢٠١٥، و48% داخل المنشآت الرسمية عام ٢٠١٥.
- (٤) تراجع نصيب الزراعة والصيد إلى 20% عام ٢٠٢٠، كما انخفضت نسبة تحسن الصناعات التحويلية بمقدار 13% عام ٢٠٢٠ مقابل 11% عام ٢٠١٥، واستحوذت الخدمات على النصيب الأكبر من فرص العمل 67% في عام ٢٠٢٠ مقابل 48% عام ٢٠١٥ (European Training Foundation, 2019).
- (٥) ما زالت البيانات الخاصة بجانبى العرض والطلب محدودة من جانب أصحاب الأعمال حول فرص العمل المتاحة لديهم مع ضعف المعلومات المتوفرة لديهم حول مهارات الباحثين عن عمل، مما يعوق وضع خطط التشغيل.
- (٦) محدودية قنوات الربط بين أصحاب الأعمال والباحثين عن عمل إلا من خلال النشرات الربع سنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- (٧) تعدد الخطط التي تتبناها جهات معينة فى الدولة كل على انفراد دون تنسيق فى خطة شاملة تضم جميع الجهات، مع إسناد مهام التنفيذ لجهات يعينها لسهولة عملية المتابعة والتقييم.
- (٨) عدم وجود رؤية استراتيجية طويلة الأجل للتطورات التكنولوجية وآليات التعامل معها، باستثناء استراتيجية الذكاء الاصطناعى.

(٣) العلاقة بين التعليم الفنى الصناعي والتنمية المستدامة فى مصر: يتخذ التعليم الفنى الصناعي طابعاً معقداً ومميزاً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن التعليم الفنى الصناعي بشكل مباشر أو غير مباشر ينتج الموارد ويستهلكها، فضلاً عن التأثير على المواقف تجاه الاستدامة التي يتبناها عمال المستقبل فى جميع الدول، فطالما تضمن التعليم الفنى الصناعي والتدريب عناصر الاستدامة، لاسيما فى الطريقة التي يتم بها حفظ مواد التدريب النادرة والتخلص من النفايات، لذلك، **فالتعليم الفنى الصناعي** يمنح أسساً لبناء الالتزامات المستقبلية بالممارسات المستدامة، والطريقة التي يدار بها الإنتاج والاستهلاك يمكن أن تسهم فى الاستدامة أو فى الممارسات والظروف غير المستدامة أثناء التعليم والتدريب من خلال التعامل بروح الاستدامة للمدربين والمتدربين للمعلمين والطلاب، زاد احتمال حدوث التغيير المنشود فى ثقافة مكان العمل فى المستقبل، كما يجب تنفيذ هذه الممارسات عالمياً، أى لا يشمل التعليم الفنى الصناعي والتدريب قبل الخدمة فحسب، بل يشمل أيضاً التعلم أثناء العمل وترقية العمال وإعادة تدريبهم، بل ويجب استمرار التعليم والتدريب فى المجال التقنى والمهنى فى المستقبل من أجل استيعاب كل من التغيير التكنولوجي والوظيفي.

٣-١ - أهداف ربط التعليم الفنى الصناعي بسوق العمل فى مصر لكي يحقق التعليم الفنى الصناعي الغاية من وجوده بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية حيث ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وإعادة تدوير المخلفات الصناعية بشكل آمن بما يحقق أبعاداً اجتماعية، منها تشغيل نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل وزيادة معدل النمو الاقتصادى، وكذلك صون البيئة وذلك بمراعاة البعد البيئى خلال عمليات الإنتاج بترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.

ولذا فلا بد من وجود أهداف محددة لربط التعليم الفني الصناعي بسوق العمل في مصر تتمثل في (حبيب، ٢٠١٤):

- الموازنة المستمرة بين عناصر التعليم الفني الصناعي وبرامجه وبين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة وظروف العمل المتطورة.
- تمكين الطلاب من اختيار مهنة المستقبل، عن طريق ممارسة العمل أثناء عملية التعليم للوقوف على قدراتهم وميولهم الحقيقية.
- تسهيل انتقال الشباب من الحياة المدرسية إلى مزاوله مهنة بعد الانتهاء من الدراسة في المدرسة الثانوية.
- توثيق العلاقة بين التعليم الصناعي وسوق العمل تسهم في تحسين الاقتصاد ورفع الإنتاجية وتحسين جودتها والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
- تنوع المجالات العلمية والفنية والتقنية وتنوع البيئات المحلية لاستثمار الطاقات والقدرات الفردية للطلاب.

٣-٢. تحديات التعليم الفني الصناعي بشأن التنمية المستدامة: للتعليم الفني الصناعي والتدريب مخاوف متعددة بشأن التنمية المستدامة بصفته منتج ومستهلك للموارد، فالإفراط في استغلال الموارد الطبيعية واعتلال الصحة والفقر المدقع يمكن أن يهدد الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ورغباتها، يتمثل التحدي الذي يواجه التعليم الفني الصناعي والتدريب في إعادة توجيه مناهجها الدراسية لتزويد الطلاب والمتدربين باحترام الحفاظ على الموارد واستخدامها المستدام والعدالة الاجتماعية والتنمية المناسبة بالإضافة إلى الكفاءات اللازمة لممارسة المهام المستدامة مكان العمل (UNESCO, 2019)، ومن أبرز التحديات التي تواجه التعليم الفني الصناعي بشأن التنمية المستدامة.

- سوق العمل الذي يمر بمرحلة انتقالية من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات - بما في ذلك تحول كبير في الوظائف، وإعادة التدريب، والتأهيل للعمال - فإن الحفاظ على العمالة في سوق العمل يكتسب أيضا أهمية فيما يتعلق باستدامة العمالة، وفي بعض الاقتصادات المتقدمة انعكست نسبة العمال الذي لم يكملوا دراساتهم الثانوية والحاصلين على شهادات خلال العقد الماضي. يمكن توفير التعليم والتدريب التقني والمهني للعمال معرضين لفقدان وظائفهم أو الذين لم يحصلوا على وظيفة إلى عمل مستدام سيؤثر في ظروفهم المعيشية.

- الأهمية المتزايدة للتنمية المستدامة لها تأثيرات كبيرة على الأعمال والصناعة لا تقوم العديد من الشركات بالإبلاغ عن نتائج انجازاتها الاقتصادية لمساهمتها وأصحاب المصلحة في المجتمع فحسب، بل تقوم أيضا بالإبلاغ عن آثار سجلها الاجتماعي والبيئي، ويجري تطوير العديد من الصناعات الجديدة وفرص العمل مثل سياحة البيئة، الرصد البيئي، التنمية المجتمعية المستدامة، التصميم الإيكولوجي، إعادة التدوير، مصادر الطاقة البديلة، إصلاح الأراضي، مكافحة التلوث، معالجة المياه المستعملة وإعادة استخدامها وغيرها الكثير وجميعها تتطلب عمال مهرة لديهم معرفة وخبرة (UNESCO, 2019).

٣-٣ تطبيق التنمية المستدامة على التعليم الفني الصناعي: تشير الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية إلى أن تعليم وتدريب العمال يجب أن يعزز فهم الاستدامة من أجل الإشراف على الموارد والبيئة والصحة لتصبح أكثر فعالية، وتشير الاتجاهات في قطاعي الإنتاج والخدمات إلى أن المهارات والكفاءات الأساسية المحمولة على حد سواء ستكون مستدامة على المدى الطويل من حيث التحولات الوظيفية والتغيرات التكنولوجية. ينطوي التعليم والتدريب المهني

والتقني المستدام على تجديد المهارات الفردية ومتطلبات مهارات سوق العمل وتحويل عالم العمل (UNESCO, 2019).

يمكن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة على التعليم الفني الصناعي والتدريب على أفضل وجه بطريقة شاملة ومخططة من خلال إدراجها في مناهج التعليم الفني الصناعي والتدريب المهني والتقني، ودمجها في خطط مرافق التعليم الفني الصناعي والتدريب المهني والتقني وتعديل المشتريات، واستخدام المواد الاستهلاكية للتدريب والتخلص منها، واختيار أماكن التلمذة الصناعية، وتحسين ممارسات الصيانة الروتينية والوقاية وتدريب مدربي التعليم الفني الصناعي والتدريب المهني والتقني وإعادة تدريبهم بما يواكب الحداثة المعرفية والتكنولوجية وبما يلى الاحتياجات الطموحة لسوق العمل، كما يجب مراعاة الاعتبارات الأساسية في الاستدامة مثل المساواة بين الجنسين والمساواة العرقية في مكان العمل والصحة والسلامة المهنية والاستخدام الرشيد للموارد وتقليل النفايات وكل ما من شأنه المحافظة على البيئة واستدامتها.

وهناك العديد من الطرق تكون فيها التنمية المستدامة ذات أهمية رئيسية في التعليم الفني الصناعي، تدعو إلى ضرورة دمج التنمية المستدامة في التعليم والتدريب قبل التوظيف والتعلم في مكان العمل وفي التدريب الإضافي، كما أنه من المهم أيضاً معالجة قضايا الفقر وتحديث الثقافات التقليدية لأن وتيرة التغيير الاجتماعي تؤثر على مختلف السكان بطرق مختلفة (UNESCO, 2020). وتعمل الدول النامية جاهدة على استخدام تكنولوجيات الاتصال المبنية على أنظمة الهاتف الخلوى كبديل عن البنية التحتية للخطوط الأرضية. وتتمثل أهم أبعاد العلاقة بين التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة في:

٣-٣-١ التعليم الفني الصناعي والاستدامة الاقتصادية: لا يزال التعليم الفني الصناعي في العديد من البلدان حبيساً لدور المورد للعمالة الماهرة للصناعة، وبالتالي فهو غير قادر على الاستجابة بفاعلية لاحتياجات عصر المعلومات الناشئ. ويعزو أندرسون ذلك إلى ثقافة "الإنتاجية" في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني " التي تفترض مسبقاً أن النمو الاقتصادي هو سمة دائمة وضرورية للوجود البشري، بغض النظر عن تأثيره البيئي وعواقبه " (Anderson, 2003)، مع إعطاء أولوية للمصالح الاقتصادية، يمكن للإنتاجية إخضاع احتياجات المتعلمين الأفراد لاحتياجات الصناعة، كما أدى النظر إلى التعليم الصناعي على أنه تدريب من أجل النمو ومهارات مقابل العمل، وهما هدفان للتعليم والتدريب في المجالات المختلفة للتعليم الفني الصناعي، وهما يتناقضان مع احتياجات عصر المعلومات واحتياجات التعليم والتدريب في المجالات المختلفة.

٣-٣-٢ التعليم الفني الصناعي والاستدامة البيئية: يعد استخدام الموارد بحكمة وتقليل النفايات والتلوث أمراً أساسياً لضمان أن البيئة ستكون قادرة على تزويد الأعمال والصناعة باستمرار بالموارد الطبيعية وإمدادات الطاقة اللازمة للتنمية الاقتصادية في الواقع. فلا يمكن أن يكون هناك نمو إقتصادي على كوكب الأرض وهي مستنفذة الموارد الطبيعية، وعقيدة للغاية لدعم إنتاج المنتجات النباتية والحيوانية التي يعتمد عليها الناس والصناعة، وملوثة للغاية بالنسبة للبشر للتمتع بحياة صحية ومنتجة.

تتطلب الاستدامة البيئية تغييراً في نهج العمل كالمعتاد "التنمية إلى روح الإنتاج المستدام"، وهذا ينطوي على الاستخدام المسؤول للمواد الخام والطاقة والمياه وما إلى ذلك، والوعي بآثار عمليات الإنتاج والإدارة الدقيقة لتقليل أي نتائج غير مقصودة للإنتاج (OECD, 2016). تم تطوير عدد من النهج لدعم الإنتاج المستدام بما في ذلك "الإنتاج

الأنظف والتدقيق البيئي" من خلال ISO 14000، وتحليل دورة الحياة، والتصميم الإيكولوجي والبيئة الصناعية، والخطوة الطبيعية، والرأسمالية الطبيعية، وغيرها.

٣-٣-٣ التعليم الفني الصناعي والاستدامة الاجتماعية: تتطوّر الاستدامة الاجتماعية على ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع الناس، وأن الجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الجغرافيا لديهم فرصة لتطوير مواهبهم واستخدامها بطرق تمكنهم من عيش حياة سعيدة وصحية ومرضية، تعتبر **سبل العيش المستدامة** أساسية للاستدامة الاجتماعية ويلعب العمل الهادف دوراً مهماً في ذلك. يشمل مفهوم **سبل العيش المستدامة** المفاهيم الحالية للعمل والعمالة ولكنه يوسعها ليشمل الأشكال المتعددة للأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية التي يغلق الناس من خلالها فرصاً لإعالة أنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم، لذلك فمن الضروري الاهتمام **بمرحلة التعليم الأساسي** لزيادة فعالية التعليم الفني الصناعي في مجالاته المختلفة، فمثلاً **معرفة القراءة والكتابة والحساب** أمران حيويان في قراءة تعليمات استخدام آلة ما، وحساب نسب المواد الداخلة في تصنيع منتج ما أمر في غاية الأهمية بالنسبة للخريجين الذين سيلتحقون بالوظائف وذلك يعرف بمحو أمية القراءة، وفيما يتعلق بالأرقام والحساب فيعرف بمحو الأمية العلمية مثل إصلاح آلة وفهم التغير التكنولوجي، أما فيما يتعلق بالعمل مع مجموعات والحوار مع الزملاء والمشرفين والتعاون والتسامح والمساواة بين الأجناس والأعراق وغيرها من المهارات اللازمة لعلاقات متناغمة في مكان العمل (يعرف بمحو الأمية الاجتماعية). هذا ويجب **تطبيق محو الأمية** على أعلى مجتمع العمل والمواطنة النشطة أبعاداً أساسية للتعليم الفني الصناعي إذا كان يجب له أن يستجيب لضرورات الاستدامة الاجتماعية.

٣-٣-٤ دور التعليم الفني الصناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: وبناء على الدروس المستفادة من حقبة الأهداف الإنمائية للألفية، وافقت الأمم المتحدة على أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥ لدفع عجلة التنمية العالمية. وهذه الأهداف المتفق عليها دولياً مترابطة وتمثل محاولة طموحة للتصدي للتحديات العالمية الرئيسية بشكل كلي. أهداف التنمية المستدامة شاملة وتتكون من ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية، تغطي مجالات مثل الحد من الفقر، والتحصيل العلمي، والمساواة بين الجنسين، وتطوير البنية التحتية، والعمل المناخي والابتكار الصناعي، في إطار من الشراكات والتعاون. ومن ثم فإن التعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والمنظمات ذات الصلة أمر حتمي لصياغة سياسات فعالة لتحقيق هذه الأهداف (Alhassan Musah, 2023). ويعبر مؤشر أهداف التنمية المستدامة عن النتيجة الإجمالية للتقدم الإجمالي نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. ويمكن تفسير النتيجة كنسبة مئوية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تشير الدرجة ١٠٠ إلى أن جميع أهداف التنمية المستدامة قد تحققت. ولعل يمثل دور التعليم الفني الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق الأهداف (٤) جودة التعليم، و(٥) المساواة بين الجنسين في التعليم، و(٨) تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير وظائف جديدة، و(٩) تحقيق قيمة مضافة صناعية والابتكار والبنية التحتية المتطورة، و(١٢) الالتزام بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، و(١٣) العمل المناخي على تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

٣-٣-٥ أليات توجيه التعليم الفني الصناعي الى التنمية المستدامة: لا شك أن التعليم والتدريب هما العاملان الرئيسيان للتحويل نحو التنمية المستدامة، لذلك لإعادة توجيه التعليم الفني الصناعي نحو التنمية المستدامة، فإن **التعليم والتدريب** لا يوفران المهارات العقلية والتقنية فحسب، بل يمكنه توفير الفهم والتحفيز والدعم اللازمين لتطبيقها لصالح المساعدة في خلق مستقبل مستدام، وذلك من خلال إصلاحاً تعليمياً كبيراً بالإضافة إلى تحسين فعالية وكفاءة العمليات

التعليمية من خلال دورات أو مواد جديدة دون الإخلال بالوسط التنظيمي أو التعليمي الأساسي للتعليم. ومن أهم الآليات التي يمكن أن تسهم في إعادة ضبط العلاقة بين التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة ما يلي:

٣-٥-١-٣ التشريع والسياسة والإدارة: يجب أن يركز التعليم الفني الصناعي على التشريعات لسن القوانين التعليمية الملزمة للجميع، وتشمل هذه القوانين ترخيص مؤسسات التعليم الفني الصناعي والتدريب وفحص مخرجات التعليم الفني الصناعي بمختلف تخصصاته وإصدار الشهادات للسماح بالدخول للقوى العاملة، ويجب إعادة توجيه سياسة التعليم والتدريب لزيادة دمج التنمية المستدامة من خلال التشريعات المنقحة وإصلاح المناهج والممارسات الإدارية (Diep & Hartmann, 2016).

٣-٥-٢-٣ تطوير المناهج: ركزت المناهج التقليدية على بناء خريجين ذوي مهارة عالية للتنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج دون اعتبار للآثار المترتبة على عمليات الإنتاج، في حين تركز المناهج الحديثة على الجوانب النظرية والعملية المرتبطة بالملزمة الرقمية والتقدم التكنولوجي الهائل ولعلاج الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي المبني على زيادة الإنتاج فقط دون أي اعتبار للاستدامة في أبعادها المختلفة، ولكن في عصر المعلومات أصبحت هذه الفروق أكثر وضوحاً (Engineering Education for Sustainable Development in Malaysia, 2016).

٣-٥-٣-٣ الترويج للوظائف الجديدة التي ستصبح متاحة في صناعات الاستدامة الجديدة: يجب العمل على زيادة الوعي المجتمعي بأهمية تطوير التعليم والتدريب التقني والمناهج الدراسية من أجل تأهيل الموظفين المستقبليين في الصناعات التي تتماشى وتوجهات التنمية المستدامة، كما يجري تطوير الكثير من الصناعات الجديدة وفرص العمل مثل السياحة الإيكولوجية، الرصد البيئي، التنمية المجتمعية المستدامة، التصميم الإيكولوجي، إعادة التدوير، إصلاح الأراضي، مكافحة التلوث، معالجة المياه المستعملة وإعادة استخدامها، إعادة شحن خراطيش حبر الطابعات، والطاقة الشمسية، كلها وظائف جديدة مرتبطة بالتنمية المستدامة.

٣-٥-٤-٣ تشجيع الاقتصاد الشعبي: يمثل الاقتصاد الشعبي الملاذ الأخير لمكافحة الفقر المدقع وبطالة الشباب والإحصاء الاجتماعي في الدول النامية، ويتألف من العديد من الأعمال الصغيرة التي غالباً ما تديرها الأسرة، وهناك أيضاً من الأنشطة الفردية التي تديرها النساء والشباب، وتختلف الوظائف اختلافاً كبيراً وتشمل: إعادة تدوير المعدات المنزلية المهملة، إصلاح الآلات، الخياطة، بيع ونقل المياه، صنع السلع الحرفية، وأكشاك السوق، وللمساهمة بفاعلية في التنمية المستدامة، وينتظر من التعليم الفني الصناعي تلبية الاحتياجات التدريبية لهذه الوظائف (Arasinah, Kamis, Ramlee Mustapha, Walia, & Bushra Limuna, 2016).

٣-٥-٥-٣ مراعاة الظروف الفريدة التي تواجهها الدول النامية والدول الصناعية: افترض نموذج الرفاهية للدول أن التعليم الفني الصناعي سيعيد الناس تلقائياً للوظائف التي ستخلق السوق، وفي هذا الصدد يجب التدريب على زيادة الأعمال في كل مؤسسات التعليم الفني الصناعي الرسمية وغير الرسمية، والغرض من اتباع هذا النهج أنه سيؤدي إلى العمل الحر، ويفترض كذلك أن المشاريع الصغيرة الناجمة ستولد فرصاً تدريبية لعمالها، كما يمكن تطوير وظيفة معززة للارتفاع والتدريب أثناء الخدمة على المستوى الجزئي للقطاعين الرسمي والانتقالي، وجميعها تتطلب عمال مهرة لديهم معرفة بالاستدامة والالتزام بها فضلاً عن المعرفة التقنية المطلوبة.

٣-٣-٥-٦ **المحاكاة في تقديم التعليم والتدريب لطلاب الثانوي الفني الصناعي:** إن مشكلة توافر المواد الخام للتدريب لطلاب التعليم الفني الصناعي تمثل تحدياً لهذا النوع من التعليم وتؤثر على جودة مخرجاته، الأمر الذي يستوجب البحث عن بدائل حتى لا تؤثر على جودة التدريب، لذلك فاستخدام أسلوب المحاكاة يمثل إيجاباً حديثاً يسهم في علاج مشكلة نقص مواد التدريب ونقص الورش والآلات والمعدات، وكذلك زيادة أعداد الطلاب المتدربين. لذلك أصبح **مدربو التعليم الفني الصناعي** وأسعى الحيلة باستخدام ممارسات مبتكرة في التدريب تفيد الطلاب وتساهم في الاستفادة من خلال إعادة تدوير المعدات واللوازم الخردة، والطلاب المدربون بهذه الطريقة مجهزون بشكل أفضل لاقتصاد يمر بمرحلة انتقالية حيث يسود الإصلاح وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام.

الإجراءات المنهجية للبحث

١. **البيانات ومنهجية الدراسة:** تتمثل أهم متغيرات الدراسة في خريجي التعليم الثانوي الصناعي كمتغير مستقل وتحقيق التنمية المستدامة كمتغير تابع، وتم الاستعانة ببيانات خريجي التعليم الثانوي الصناعي (لتقدير المعروض من الخريجين)، ومؤشرات معدلات البطالة والتشغيل وقوة العمل ومعدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي (لدراسة الطلب على خريجي التعليم الفني الصناعي) كوسيلة لدراسة وتحليل سلوك الخريجين، وتم الحصول على بيانات الخريجين في كل محافظة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٣ لاستقراء اتجاهات الخريجين في المستقبل.

واستعانت هذه الدراسة بأكثر من منهج بحثي فمن ناحية تستعين بالمنهج الوصفي لوصف وتشخيص واقع خريجي التعليم الثانوي الفني الصناعي، ومن ناحية أخرى استخدام منهج الاقتصاد القياسي من خلال استنباط معادلات الانحدار في صورتها الخطية لكل محافظة وعلى المستوى الكلي (الجمهورية) لوصف سلوك الخريجين ومن ثم استخدام تلك المعادلات في التنبؤ بأعداد الخريجين حتى ٢٠٣٥ وذلك لتحديد الفجوة بين العرض والطلب والبحث في سبل الحد منها أو علاجها، وكذلك لتقدير دور التعليم الفني الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

٢. **حدود الدراسة:** اقتصر حدود الدراسة البشرية على دور خريجي التعليم الفني الصناعي (نظام الثلاث سنوات).

حيث تتمثل الحدود المكانية في الاقتصاد المصري، أما الحدود الزمنية فتتمثل في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٣٥.

٣. **قياس العلاقة بين خريجي التعليم الفني الصناعي وتحقيق التنمية المستدامة:** لقياس العلاقة بين خريجي التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٣٥، تطلب ذلك المرور بعدة خطوات هي:

٣-١ **تقدير المعروض من خريجي الثانوي الفني الصناعي:** تم الاعتماد على سلسلة زمنية من خريجي التعليم الثانوي الصناعي في تقدير المعروض من الخريجين كما تم استخدام سلاسل زمنية لمعدلات البطالة والتشغيل وقوة العمل ومعدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي (وفقاً لاستراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠) وذلك كخطوة نحو دراسة الطلب على خريجي التعليم الفني الصناعي كوسيلة لدراسة وتحليل سلوك الخريجين، وتكون السلسلة الزمنية من الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٣.

إن تقدير المعروض من خريجي الثانوي الفني الصناعي يستلزم الحصول على بيانات خريجي التعليم الثانوي الصناعي في كل محافظة من محافظات مصر في سلسلة زمنية معقولة لتيسير عملية استقراء اتجاهات الخريجين لهذا النوع من التعليم في المستقبل. وتم تكوين السلسلة الزمنية في الفترة من (٢٠٠٥ - ٢٠٢٣) لخريجي التعليم الثانوي الفني الصناعي موزعة على المحافظات (مخلوف، بدون سنة نشر).

جدول رقم (٣): أعداد خريجي التعليم الثانوي الفني الصناعي وفقاً لنظام الثلاث سنوات والمحافظة في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٢٢

المحافظة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢-٢٠٢٣
المنيا	18057	15449	15083	15094	14327	13465	17459	17655	18323	17307	13378	13919	15676	16931	16599	13939	17162	19330
الفيوم	10399	8717	8823	8088	10721	12945	8317	9204	8899	8002	6860	7816	7803	8771	7255	71169	8563	10066
البحر الأحمر	3638	3225	2801	2687	2693	2792	3914	3497	4336	3939	3056	3189	3438	3669	5053	4212	4097	3813
السيوة	5787	5805	3972	4614	3763	2978	4832	5239	5042	5341	3126	4131	5067	5141	5126	5419	6173	6854
الغربية	27207	26913	23161	20746	19460	18054	24819	24478	24796	21729	17576	19030	19522	20371	5162	24573	27765	24295
الشرقية	22727	21766	20363	19723	18523	17344	19714	22123	18635	15064	16167	18873	18498	21032	22040	22966	23265	21604
القليوبية	14317	16311	16565	13560	13753	14172	18655	21602	23374	15264	13367	15323	14144	18373	22217	16308	17730	20339
البحر المتوسط	9165	7437	6002	5740	5834	6065	7299	9025	8378	6487	4714	6022	7219	7472	16374	8667	7876	7227
المنيا	14679	12684	12495	10875	9807	9402	13770	13913	14147	10548	12498	10969	123396	11478	7224	13361	12774	13838
المنيا	13761	10061	11469	11610	10935	10964	10941	13472	1238	11827	10119	10370	10112	10923	12384	13637	13347	16637
المنيا	30354	27490	25943	25830	23143	20319	25666	25702	26906	23540	21264	21882	23369	22269	14360	27495	29394	33094
المنيا	3934	263	2405	2896	3015	3130	4305	4062	3938	3759	2673	3412	3538	4351	25425	3308	3670	4102
المنيا	11963	14548	10520	8083	6534	4338	14160	13125	14061	14327	11303	11545	14221	14952	3406	14139	1495	20231
المنيا	9221	9966	9024	7938	7751	7902	9625	15548	12674	12039	6790	7280	6801	6570	14793	9189	9742	9443
المنيا	10595	16930	10578	8939	8270	7304	13318	12603	14831	14737	11436	9421	10280	12289	7549	13183	11617	10634
المنيا	20298	19396	18977	16677	17654	18253	22291	23267	26816	18033	13605	16219	15081	16187	11175	17456	18793	21994
المنيا	11233	7930	7170	7064	6513	5851	9383	11749	13911	10170	6254	9653	6955	7751	18722	9732	9739	9974
المنيا	18621	13006	15782	11883	12476	13057	15730	18435	16270	17031	11467	9932	12767	14146	9361	14689	14689	19912
المنيا	18692	16970	16264	12476	10360	8003	8297	13240	13488	12021	8933	8798	9136	10016	9040	10414	9737	13019
المنيا	1800	1699	1128	752	1332	2583	3439	4101	4918	4535	3973	4169	3123	3398	4372	3780	4277	3301
المنيا	9334	8024	7489	5178	5569	6238	6299	6990	7365	7114	4381	4784	7565	7127	7282	7042	7003	6761
المنيا	1212	1331	1087	1267	854	623	1063	1023	910	1310	1169	1183	1233	1328	1313	1394	1362	1649
المنيا	906	953	998	924	735	688	930	972	909	1020	943	904	877	680	700	940	911	1056
المنيا	934	985	1036	565	672	877	1030	1482	1438	996	1168	1026	801	1043	1287	1615	1055	1357
المنيا	1688	1792	1606	1441	1317	1216	2063	1974	1621	2038	1600	1626	2246	2074	1843	1591	1832	1693
المنيا	111	128	147	149	521	125	308	249	230	366	277	313	371	439	423	355	448	509
المنيا	189569	232873	252873	227391	224014	223007	270552	299138	301977	261869	209301	223299	233975	231170	262181	270685	278507	300045

المصدر: من إعداد الباحثون من بيانات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة .

وبعد توفيق معادلات الانحدار في صورتها الخطية، تم الحصول على معادلات الانحدار الخاصة بكل محافظة، واتضح أن معظم علاقات الانحدار غير معنوية في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية والمحافظات التي تشهد نهضة صناعية، في حين أن المحافظات الحدودية ذات الكثافات السكانية المنخفضة والتي تشهد صناعات ضعيفة معنوية أي أن للزمن تأثير واضح على معدلات الالتحاق والخريجين، ومن هنا سيتم الاعتماد على معادلات الانحدار الخطي في تفسير اتجاه تطور أعداد الخريجين في المستقبل.

جدول رقم (٤): معادلات خط الانحدار لكل محافظة ومعادلة خط الانحدار العام للإجمالي

المحافظة	معادلات الانحدار	معامل التحديد	" Z " المحسوبة	المعنوية
القاهرة	CAIRO = 15090.007278 + 130.117237507* @TREND	0.052456	2.447039	معنوي
الاسكندرية	ALEXANDRIA = 9442.71382034 - 99.8231648829* @TREND	0.127016	-1.94397	معنوي
بورسعيد	PORT_SAID = 2238.98202856 - 27.1468250761* @TREND	0.061746	١٠.٥٤٨٦٣-	معنوي
السويس	SUEZ = 2962.45383342 + 67.9508321079* @TREND	0.300384	2.608538	معنوي
دمياط	DAMIETTA = 4015.78737379 + 108.494991874* @TREND	٠.٠٨١٤٨٣	٢.٤٥٦٥٧٢	معنوي
الدقهلية	DAKAHLIA = 23331.5878798 - 147.860890973*@TREND	٠.٠٠٦٥٦٣	٦.٥٤١٠٨٩-	معنوي
الشرقية	SHARQIYA = 19497.0182462 + 71.0060868206* @TREND	٠.٠٢٥٨١٢	5.633227	معنوي
القليوبية	QALUBIYA = 14956.3710909 + 217.775988039* @TREND	٠.١٣٠٢٧١	١٣.٤٣٦٣٧	معنوي
كفر الشيخ	KAFRELSHEIKH = 5644.07116998 + 126.56134102* @TREND	٠.١٩٥١٧٤	٢.٠٨٩٩٣٢	معنوي
الغربية	WESTERN = 12257.4964241 - 16.9404071461* @TREND	٠.٠٠٠٥٦٤-	١.٦٤٩٥٦٤-	معنوي
المنوفية	MENOUFIA = 10945.1332378 + 103.946467436*@TREND	٠.٠٥٦٠٧٥	١٢.٥٢٨٢٢	معنوي
البحيرة	AL_BUHAYRA = 25395.7061986 - 49.3875931633*@TREND	٠.٠٠٣٠٣٤	٢.٢٧٦٣١٨-	معنوي
الاسماعيلية	ISMAILI = 3084.47018297 + 47.6902457914*@TREND	٠.١٠٠٩٣٣	١٥.٠٠٩٥٠	معنوي
الجيزة	GIZA = 10624.8109743 + 160.356019743*@TREND	٠.٠٤١٦٩٠	٦.٢٧٤٧٣٠	معنوي
بنى سويف	BENI_SUEF = 9281.35530463 + 21.7280849218*@TREND	٠.٠٠١٣٨٩	١.٥٧٨٢٩٧	غير معنوي
الفيوم	FAYOUM = 11473.9751417 - 15.2782477892*@TREND	٠.٠٠٠٦٧٤-	١.٠٦٨٥٥٢-	غير معنوي
المنيا	MINYA = 19582.3654287 - 156.01131063*@TREND	٠.٠٤٤٩٤٥	٨.٨٣٥٠٩٠-	معنوي
أسيوط	ASSIUT = 8086.08322331 + 116.319133619*@TREND	٠.٠٢٧٤٥٨	٨.٣٦٧٥٣٩	معنوي
سوهاج	SOHAG = 15077.8491688 - 66.9879393263*@TREND	٠.٠١٤٢٣٣	٤.٢١٠٢٢١-	معنوي
قنا	QENA = 14527.1737868 - 342.053670614*@TREND	٠.٢٦٥٤١٥	٢٤.٠١٨٨٤-	معنوي
الأقصر	LUXOR = 1684.66540922 + 173.376244509*@TREND	0.469910	٣٥.١٥٩٢٨	معنوي
أسوان	ASWAN = 7715.33505203 - 45.486521293*@TREND	٠.٠٧٢٩٨٤	٢.٤٧٦٢٠٦-	معنوي
البحر الأحمر	RED_SEA = 984.330963147 + 25.5584843103*@TREND	٠.٢٤٧٧٩٧	٢٣.٦٦١٨٤	معنوي
الوادي الجديد	AL_WADI = 944.474698189 - 1.84099529466*@TREND	٠.٠٢٣٩٦٧-	٠.٦٩٠٨١٣-	غير معنوي
مطروح	MATROUH = 859.805499289 + 25.1917246803*@TREND	٠.٢٠٨٤٧٠	١٩.٢٤٨٦٦	معنوي
شمال سيناء	NORTHERN_SINAI = 1601.65360153 + 16.0176305542*@TREND	٠.٠٨٣٤١٩	١١.١٨٤٦٦	معنوي
جنوب سيناء	SOUTH_SINAI = 99.4105317289 + 22.0439563505*@TREND	٠.٧٠٢٥٧١	٨٤.١٨٦٨٣	معنوي
الإجمالي	TOTAL = 252800.266704 + 478.438688103*@TREND	٠.٠٠٥٤٧٥	٢.٧٧٧٤٣١	معنوي

المصدر: حسب ت بواسطة الباحثون.

من الجدول السابق نلاحظ أن معظم المحافظات معنوية مما يدل أن هناك تأثير واضح للزمن وإن كان ضعيفا. فرغم زيادة السكان إلا أن أعداد خريجي التعليم الفني الصناعي متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، وهذا يدل على عدم وجود تخطيط مسبق للأعداد الملتحقة بالتعليم الفني الصناعي وفق استراتيجية محددة، بالإضافة لظهور أنماط أخرى داخل التعليم الفني الصناعي مثل المدارس التكنولوجية المتخصصة ومدارس التكنولوجيا التطبيقية ومدارس التعليم المزدوج ومدارس بعض المؤسسات مثل السويدي وغبور والأمل لتجميع السيارات بالعاشر من رمضان وغيرها، وتلك المدارس تجذب الكثير من الأعداد للإلتحاق بها أملا في الحصول على فرص عمل مناسبة فور تخرج الطلاب في تلك المدارس، غير أن هناك بعض المحافظات لم يكن هناك تأثير للزمن في زيادة الأعداد وهذا يرجع إلى صغر أعداد السكان في تلك المحافظات مثل (بني سويف، الفيوم، الوادي الجديد)، و ضعف ملموس في إدراج تلك المحافظات في برامج ومشروعات التنمية المستدامة، وقلة ظهور أنماط جديدة من المدارس التكنولوجية التطبيقية فمثلا توجد مدرسة البتروكيماويات بمحافظة السويس ومدرسة الطاقة الشمسية ومدرسة تدوير المخلفات في أسوان، وهو ما يعني عدم وجود رؤية واضحة للتعليم الفني الصناعي تشمل جميع المحافظات بما يتوافر لها من ميزة نسبية تحقق وفورات اقتصادية، فضلا عن عدم إدراجه بشكل واضح في رؤية مصر ٢٠٣٠.

٣-٢ تقدير أعداد الخريجين في الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٣٥: تم الحصول على أعداد الخريجين من معادلات الانحدار التي تم الحصول عليها من بيانات الجدول السابق رقم (٥).

جدول رقم (٥): تقدير أعداد خريجي التعليم الفني الصناعي المتوقعة حتى ٢٠٣٥

المحافظة	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤	٢٠٣٥
القاهرة	17432.12	17562.23	17692.35	17822.47	17952.59	18082.7	18212.82	18342.94	18473.06	18603.17	18733.29	18863.41	18993.52
الإسكندرية	7645.897	7546.074	7446.251	7346.427	7246.604	7146.781	7046.958	6947.135	6847.312	6747.488	6647.665	6547.842	6448.019
بورسعيد	1750.339	1723.192	1696.046	1668.899	1641.752	1614.605	1587.458	1560.311	1533.165	1506.018	1478.871	1451.724	1424.577
السويس	4185.569	4253.52	4321.47	4389.421	4457.372	4525.323	4593.274	4661.225	4729.175	4797.126	4865.077	4933.028	5000.979
سيوط	5968.697	6077.192	6185.687	6294.182	6402.677	6511.172	6619.667	6728.162	6836.657	6945.152	7053.647	7162.142	7270.637
الفيثية	20670.09	20522.23	20374.37	20226.51	20078.65	19930.79	19782.93	19635.07	19487.2	19339.34	19191.48	19043.62	18895.76
الشرقية	20775.13	20846.13	20917.14	20988.15	21059.15	21130.16	21201.16	21272.17	21343.18	21414.18	21485.19	21556.19	21627.2
القليوبية	18876.34	19094.11	19311.89	19529.67	19747.44	19965.22	20182.99	20400.77	20618.55	20836.32	21054.1	21271.87	21489.65
مصر شقي	7922.175	8048.737	8175.298	8301.859	8428.421	8554.982	8681.54	8808.105	8934.666	9061.227	9187.789	9314.35	9440.911
الغربية	11952.57	11935.63	11918.69	11901.75	11884.81	11867.87	11850.93	11833.99	11817.05	11800.11	11783.17	11766.22	11749.28
الشرقية	12816.17	12920.12	13024.06	13128.01	13231.96	13335.9	13439.85	13543.79	13647.74	13751.69	13855.63	13959.58	14063.53
الجيزة	24506.73	24457.34	24407.95	24358.57	24309.18	24259.79	24210.40	24161.02	24111.63	24062.24	24012.85	23963.47	23914.08
المنيا	3942.895	3990.585	4038.275	4085.965	4133.656	4181.346	4229.04	4276.726	4324.417	4372.107	4419.797	4467.487	4515.178
الجوف	13511.22	13671.58	13831.93	13992.29	14152.64	14313	14473.36	14633.71	14794.07	14954.42	15114.78	15275.14	15435.49
بنى سويف	9672.461	9694.189	9715.917	9737.645	9759.373	9781.101	9802.83	9824.557	9846.286	9868.014	9889.742	9911.47	9933.198
الفيثية	11183.69	11168.41	11153.13	11137.85	11122.58	11107.30	11092.02	11076.74	11061.46	11046.18	11030.91	11015.63	11000.35
الفيثية	16774.16	16618.15	16462.14	16306.13	16150.12	15994.11	15838.09	15682.08	15526.07	15370.06	15214.05	15058.04	14902.03
أسيوط	10179.83	10296.15	10412.47	10528.79	10645.1	10761.42	10877.74	10994.06	11110.38	11226.7	11343.02	11459.34	11575.66
قنا	13872.07	13805.08	13738.09	13671.1	13604.11	13537.13	13470.14	13403.15	13336.16	13269.17	13202.19	13135.2	13068.21
الفيثية	8370.208	8370.208	8370.208	8370.208	8370.208	8370.208	8370.208	8370.208	8370.208	8370.208	8370.208	8370.208	8370.208
الفيثية	4805.438	4805.438	4805.438	4805.438	4805.438	4805.438	4805.438	4805.438	4805.438	4805.438	4805.438	4805.438	4805.438
الفيثية	6851.091	6851.091	6851.091	6851.091	6851.091	6851.091	6851.091	6851.091	6851.091	6851.091	6851.091	6851.091	6851.091
الفيثية	1444.384	1444.384	1444.384	1444.384	1444.384	1444.384	1444.384	1444.384	1444.384	1444.384	1444.384	1444.384	1444.384
الفيثية	911.3368	911.3368	911.3368	911.3368	911.3368	911.3368	911.3368	911.3368	911.3368	911.3368	911.3368	911.3368	911.3368
الفيثية	1338.448	1338.448	1338.448	1338.448	1338.448	1338.448	1338.448	1338.448	1338.448	1338.448	1338.448	1338.448	1338.448
الفيثية	1905.989	1905.989	1905.989	1905.989	1905.989	1905.989	1905.989	1905.989	1905.989	1905.989	1905.989	1905.989	1905.989
الفيثية	1889.971	1889.971	1889.971	1889.971	1889.971	1889.971	1889.971	1889.971	1889.971	1889.971	1889.971	1889.971	1889.971
الفيثية	518.2457	518.2457	518.2457	518.2457	518.2457	518.2457	518.2457	518.2457	518.2457	518.2457	518.2457	518.2457	518.2457
الفيثية	496.2017	496.2017	496.2017	496.2017	496.2017	496.2017	496.2017	496.2017	496.2017	496.2017	496.2017	496.2017	496.2017
الفيثية	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2
الفيثية	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2	261412.2

المصدر: من إعداد الباحثون

يمثل الجدول السابق أعداد خريجي التعليم الفني الصناعي المتوقعة حتى ٢٠٣٥ والتي تم استنتاجها من معادلات الإنحدار السابقة. ويؤشر الاتجاه العام إلى زيادة الأعداد المقبلة على هذا النوع من التعليم وفقا لمعدلات النمو السكاني على المستوى الكلي، في حين نجد أن المحافظات غير المعنوية يتراجع فيها معدلات الالتحاق بالتعليم الفني الصناعي لصالح الأنماط الأخرى مثل مدارس التكنولوجيا التطبيقية والمدارس المتخصصة نظرا لتماشيها مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل كما في محافظة القاهرة، والإسكندرية، والشرقية، وغيرها.

٣-٣ تقدير الطلب المتوقع على الخريجين حتى عام ٢٠٣٥

في ظل نقص المعلومات الخاصة بالتشغيل وتراجع الدولة عن دورها في تشغيل الخريجين، وزيادة هيمنة القطاع الخاص على الحياة الاقتصادية نتيجة سياسات الخصخصة وغيرها، وفي ظل الأزمات المتلاحقة التي تواجه الحكومات المتعاقبة، تفاقمت هيمنة الكيانات الاقتصادية على القرارات الاقتصادية في مصر، وبالتالي ظهر ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي بعيدا عن أعين أجهزة الدولة للتهرب من الضرائب ومن التأمين على العاملين وكذلك التهرب من الأجهزة الرقابية المتخصصة (عباس، ٢٠١٩)، الأمر الذي أدى لضياع حقوق العمال من خلال تشغيل العمال لساعات عمل أكبر من المعتاد ، وبأجر منخفض وعدم استقرار وظيفي للعاملين ، واشتغال الكثير في غير تخصصاتهم نتيجة لعدم وجود توصيف وظيفي للمهن المختلفة ، الأمر الذي أدى إلى نقص أو شح البيانات الخاصة بالتشغيل في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، مما دفع إلى البحث عن مصادر بديلة غير مباشرة لبحث تقدير الطلب من العمالة الفنية اللازمة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة وذلك من خلال مؤشري معدل النمو السكاني لتقدير الأعداد المتوقعة من الخريجين من التعليم الفني الصناعي ، كذلك سيتم استخدام مؤشر معدل النمو الاقتصادي المستهدف حتى عام ٢٠٣٠ لتقدير الأعداد المطلوبة من خريجي التعليم الفني الصناعي اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة .

جدول رقم (٦): تقدير حجم الطلب من خريجي التعليم الفني الصناعي

Time	الشخصين من خريجي التعليم الفني الصناعي في ظل معدل النمو الصناعي	البحر في البحرين في ظل معدل النمو الصناعي	إجمالي البحرين الثاني في ظل معدل النمو الصناعي	تغير الطلب على خريجي التعليم الفني الصناعي	التغير في رصيد البطالة من خريجي التعليم الفني الصناعي	بطالة التعليم الفني الصناعي	تغير في السجل الوطني
2005	1,117,575.11	189,569	189,569	-----	-----	169,064	-----
2006	1,185,963.22	252,873	442,442	68,388	374,054	179,410	194,644
2007	1,177,435.02	252,873	505,746	-8,528	514,274	178,120	336,134
2008	1,252,464.22	227,391	480,264	75,029	405,235	209,158	196,077
2009	1,272,156.01	224,014	451,405	19,692	431,713	204,862	226,851
2010	1,291,847.81	223,007	447,021	19,692	427,329	184,550	242,780
2011	1,284,274.65	270,552	493,559	-7,573	501,132	242,624	258,508
2012	1,341,383.33	299,198	569,750	57,109	512,641	278,841	233,801
2013	1,298,171.44	301,977	601,175	-43,212	644,387	256,525	387,862
2014	1,105,673.02	261,869	563,846	-192,498	756,344	208,102	548,242
2015	1,299,383.09	209,301	471,170	193,710	277,460	259,939	17,521
2016	985,937.08	223,299	432,600	-313,446	746,046	186,541	559,505
2017	895,514.52	233,975	457,274	-90,423	547,697	166,402	381,294
2018	907,610.38	251,170	485,145	12,096	473,049	106,553	366,796
2019	1,121,154.42	262,181	513,351	213,544	299,807	140,554	139,253
2020	890,317.38	270,685	532,866	-230,837	763,703	70,008	693,695
2021	924,850.75	278,507	549,192	34,533	514,659	70,040	444,618
2022	1,070,020.38	300,045	578,552	145,170	433,382	78,070	355,312
2023	1,088,653.95	265,447	565,492	18,634	546,859	164,689	382,169
2024	1,006,163.49	266,461	531,908	-82,490	614,399	115,910	498,488
2025	988,595.35	266,889	533,349	-17,568	550,917	110,455	440,463
2026	971,048.79	267,316	534,205	-17,547	551,751	105,144	446,607
2027	953,524.01	267,743	535,060	-17,525	552,584	99,861	452,723
2028	936,020.90	268,171	535,914	-17,503	553,417	94,839	458,578
2029	918,539.37	268,597	536,768	-17,482	554,250	89,958	464,292
2030	901,079.61	269,024	537,622	-17,460	555,081	85,216	469,865
2031	883,641.42	269,451	538,475	-17,438	555,913	80,612	475,301
2032	866,225.01	269,877	539,328	-17,416	556,744	76,143	480,601
2033	848,830.17	270,303	540,180	-17,395	557,575	71,810	485,765
2034	831,457.11	270,729	541,032	-17,373	558,405	67,513	490,892
2035	814,105.73	271,154	541,883	-17,351	559,235	63,447	495,787

بالاعتماد على عرض خريجي التعليم الفني الصناعي، وباستخدام معدل النمو الاقتصادي لتقدير حجم الطلب على خريجي التعليم الفني الصناعي خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٣ ثم تقدير حجم الطلب المتوقع في الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٣٥.

حيث تبين من الجدول رقم (٦) أن هناك تراكم لأعداد الخريجين يزداد حجمه في ظل عدم التشغيل الكامل لخريجي الأعوام السابقة من خريجي التعليم الفني الصناعي، فمثلاً عدد خريجي التعليم الثانوي الصناعي لعام ٢٠٠٥ كان 189569 باعتبارها سنة أساس ثم تم تخريج 252873 في عام ٢٠٠٦، فأصبح رصيد القوى العاملة الفنية من

خريجي التعليم الثانوي الفني الصناعي 442442، تم استيعاب 68388 في سوق العمل وتبقى 374054 لم يتم تشغيلهم في تخصصاتهم الفنية واتجه نحو 194644 لأعمال أخرى غير تخصصاتهم الفنية، في حين تبقى نحو 179410 كبطالة فنية للتعليم الفني الصناعي فتم إضافتها لخريجي عام ٢٠٠٧ كرصيد للقوى العاملة من العمالة الفنية.

وبالنظر إلى عام ٢٠٢٣ نجد أن مجموع العمالة الفنية الصناعية المشاركة في قوة العمل بلغت 1088654، في حين بلغ عدد خريجي التعليم الفني الصناعي 266189 بينما كان رصيد العمالة الفنية الصناعية 565492، تم استيعاب 18634 في سوق العمل في تخصصاتهم الفنية الصناعية، وكان التغير في رصيد القوى العاملة من العمالة الفنية الصناعية 546859، وكانت البطالة في التعليم الفني الصناعي لهذا العام 164689، في حين اتجه نحو 382169 في الاشتغال بأعمال أخرى بعيداً عن التخصصات الصناعية.

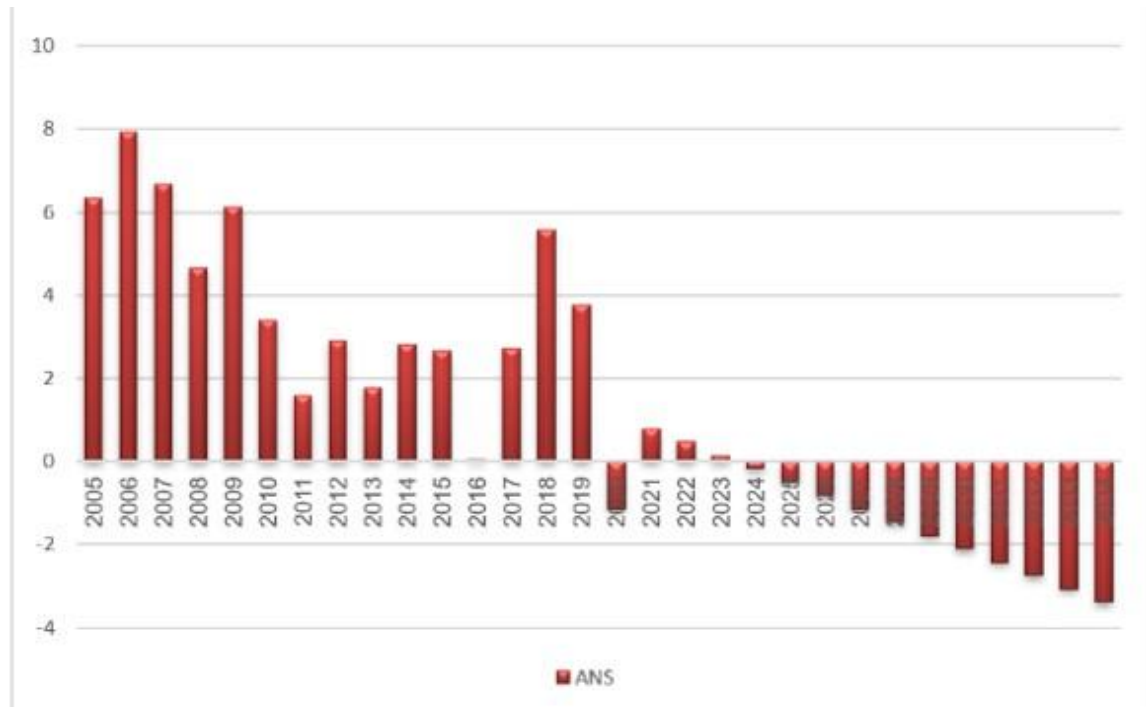
أما فيما يتعلق بتقدير حجم الطلب على التعليم الفني الصناعي حتى عام ٢٠٣٥ فتم استخدام معدل النمو الاقتصادي المستهدف من استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك لتقدير فرص العمالة الفنية المتوقعة في ضوء معدلات الاستثمار المستهدفة لزيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة معدلات التشغيل.

فمثلاً في عام ٢٠٣٠ نجد أن المشتغلون من العمالة الفنية الصناعية تتراجع إلى 901080 فرصة عمل من إجمالي قوة العمل، في حين أنه من المتوقع أن يبلغ عدد الخريجين للتعليم الفني الصناعي 269024، ويكون الرصيد المتوقع من العمالة الفنية ٥٣٧٦٢٢ ويكون هناك نقص في الطلب بمقدار 17460، وبتزايد رصيد البطالة الفنية إلى حوالي 555081، ويبلغ عدد المشتغلين في تخصصاتهم 85216، ومن المتوقع أن يتزايد أعداد الخريجين الذين سيغيرون مساراتهم الوظيفية الفنية إلى مسارات أخرى غير فنية إلى 469865 خريج.

ومن المتوقع أن يظل هذا التراجع في التشغيل أيضاً إلى عام ٢٠٣٥، حيث من المتوقع أن يبلغ عدد خريجي التعليم الفني الصناعي ٢٧١١٥٤ وأن إجمالي عدد العمالة الفنية الصناعية المشاركة في قوة العمل ستبلغ 814105، وسيبلغ عدد خريجي التعليم الفني الصناعي 271154 بزيادة صغيرة نسبياً عن الأعوام السابقة، ويبلغ رصيد العمالة الفنية الصناعية المتراكمة 541883، ويكون هناك تقدير بالسالب (عجز) في العمالة الفنية الصناعية بنحو 17.351. وقد يرجع ذلك لعدم ملائمة الكثير من الخريجين لاحتياجات سوق العمل المتغيرة طبقاً للمكون المعرفي والتكنولوجي، ومن المتوقع أن يكون هناك تغير في رصيد العمالة الفنية الصناعية بنحو 559235، حيث يظل هناك بطالة بنحو 63447 بين خريجي التعليم الفني الصناعي تبحث عن فرص عمل في تخصصاتهم الفنية، في حين سيتجه 495787 إلى العمل بوظائف أخرى غير فنية أو سيكون جزء منهم بدون عمل. وهذا ينذر بوجود مشكلة كبيرة متوقعة يجب الاستعداد لمواجهةها والحد منها من خلال خلق الكثير من الفرص الاستثمارية في المجالات الصناعية المتطورة والعمل على تجهيز العمالة الفنية الملائمة من خلال خطط تطوير وبرامج التأهيل والتدريب للتعليم الفني الصناعي لمواكبة تغيرات الفترة المقبلة.

٣-٤ قياس أثر خريجي التعليم الفني الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة ونبدأ بالتعرف على تطور اتجاهات التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٩، كما يتضح من الشكل رقم (١)، الذي يظهر أن هناك تذبذب في مستوى الثروة في المجتمع المصري في تلك الفترة، حيث يلاحظ أن معدل الادخار المعدل كان موجبا حتي عام ٢٠١٩، غير أنه في عام ٢٠١٦ حدث تراجع غير مسبوق نتيجة لتحرير سعر الصرف وتعويم

العملة المحلية أمام الدولار ، اما في عام ٢٠٢٠ ونتيجة لجائحة كورونا حيث فقد الملايين وظائفهم نتيجة التوقف التام في جميع أشكال النشاط الاقتصادي وإفلاس و تصفية العديد من المؤسسات الاقتصادية لأنشطتها فكان معدل الادخار المعبر عن التنمية المستدامة سالبا ، ثم بدأ التحسن الملحوظ في عام ٢٠٢١، ثم حدث تراجع في عام ٢٠٢٢ . ونتيجة لتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي في تحرير سعر الصرف ورفع الدعم عدة مرات بين عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ بدأ مسار معدل الادخار يتخذ اتجاها تنازلي سالباً ليصبح ابتداء من عام ٢٠٢٤ ذو قيمة سالبة، و من المتوقع حسب الشكل السابق أن يظل هذا التراجع سالبا بانحدار منتظم حتى عام ٢٠٣٥ وبما ينذر بكارثة اقتصادية ستمتد لتشمل كافة أشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية البيئية، كما ستعمل على استنزاف رصيد الدولة من الثروات. ومن الجدير بالذكر أن ذلك يرجع لعدم وجود استراتيجيات اقتصادية تحمل رؤى واضحة الأهداف والمعالم بشأن تعميق التصنيع المحلي وتشغيل العمالة الفنية من خريجي التعليم الفني الصناعي، وما هي اهم التحديات التي تواجه تعميق الصناعة المحلية، ومن خلال برامج شاملة ومتطورة لإعداد و تأهيل خريجي التعليم الفني الصناعية للمساهمة بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة والخروج من الأزمات المتوقعة، لذلك يجب تبني استراتيجية متكاملة الأركان بشأن النهوض بالتعليم الفني الصناعي كأحد المحددات الأساسية لزيادة معدل الادخار المعدل المعبر عن التنمية المستدامة.



شكل رقم (١): تطور التنمية المستدامة معبرا عنها بمعدل الادخار الأصيل من عام ٢٠٠٥ الي عام ٢٠٣٥
المصدر: بواسطة الباحثين من قاعدة بيانات البنك الدولي.

ولقياس أثر خريجي التعليم الفني الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٥-٢٠٣٥. تم تقدير المعادلة التالية بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى القوية (Robust least squares (RLS، حيث تم استخدام التباطؤ الزمني لإعطاء الصيغة الديناميكية للنموذج، حيث إن أثر خريجي التعليم الفني الصناعي يحتاج الي فترة زمنية لتحقيق التأثير المطلوب كما يلي:

$$ANS_t = \alpha_t + \text{Log}(TECH_EMP_{t-1}) + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث:

ANS_t تمثل معدل الادخار الحقيقي كممثل للتنمية المستدامة.
 $\text{Log}(TECH_EMP_{t-1})$ تمثل لوغاريتم عدد خريجي التعليم الفني الصناعي في العام السابق.
 ε_t الحد الثابت حد الخطأ

ويوضح الجدول رقم (٧)، نتائج قياس العلاقة بين مخرجات التعليم الفني والتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥ الي ٢٠٣٥.

جدول رقم (٧): قياس العلاقة بين التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة

Dependent Variable: ANS
Method: Robust Least Squares
Date: 11/02/24 Time: 15:34
Sample: 2005 2035
Included observations: 31
Method: S-estimation
S settings: tuning=1.547645, breakdown=0.5, trials=200, subsmpl=2,
refine=2, compare=5
Random number generator: rng=kn, seed=1465449406
Huber Type I Standard Errors & Covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-191.5282	7.061674	-27.12221	0.0000
L_TECH_EMP	13.84209	0.509887	27.14734	0.0000
Robust Statistics				
R-squared	0.761290	Adjusted R-squared	0.753058	
Scale	0.891654	Deviance	0.795047	
Rn-squared statistic	736.9780	Prob(Rn-squared stat.)	0.000000	
Non-robust Statistics				
Mean dependent var	1.442581	S.D. dependent var	3.211605	
S.E. of regression	2.513394	Sum squared resid	183.1973	

المصدر: حسبت بواسطة الباحثون.

ويتضح من الجدول السابق أن المعادلة رقم (١) تفسر حوالي ٧٥% من التباين في التنمية المستدامة في مصر خلال فترة الدراسة، وأن معامل خريجي التعليم الفني الصناعي موجب ومعنوي، مما يدل على أنه كلما ازداد عدد خريجي التعليم الفني الصناعي بمقدار ١% سيزداد معدل الادخار المعدل المعبر عن التنمية المستدامة بنسبة حوالي ١٣% تقريبا، أي أن هناك علاقة طردية موجبة بين خريجي التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة في مصر خلال فترة الدراسة. وبالتالي كلما تم الاهتمام الكافي من حيث الكم والكيف بخريجي التعليم الفني الصناعي، كلما إزداد التأثير الإيجابي للتنمية المستدامة في مصر، ومن ثم يتيح الدور الهائل للتعليم الفني الصناعي في المساهمة في تحقيق استراتيجية مصر ٢٠٣٥، وبذلك لابد من أن يتبنى متخذ القرار استراتيجية واضحة المعالم للتعليم الفني الصناعي تتكامل مع الأبعاد الأخرى من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة.

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

استهدفت الدراسة الحالية إبراز العلاقة بين التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة في مصر، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين المعروض من الخريجين والطلب المتوقع عليهم خلال فترة الدراسة وتحليل الخلل في هذه العلاقة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج القياسي لاستنباط معادلات الانحدار في صورتها الخطية على مستوى المحافظات والمستوى الكلي للتنبؤ بأعداد الخريجين في الفترة من ٢٠٢٤-٢٠٣٥، كما استعانت الدراسة ببعض المؤشرات مثل معدل النمو السكاني ومؤشر معدل النمو الاقتصادي المستهدف لاستراتيجية مصر ٢٠٣٠ للتنبؤ بالطلب المتوقع على خريجي التعليم الفني الصناعي. وهذا وقد استعانت الدراسة بمؤشر معدل الادخار الحقيقي لتحديد إسهام خريجي التعليم الفني الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال تحليل معادلات الانحدار التي تم تكوينها من السلاسل الزمنية لخريجي التعليم الثانوي الفني الصناعي تبين أن هناك تذبذب واضح في أعداد الخريجين على مستوى المحافظات وعلى المستوى الكلي، الأمر الذي يوضح عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم لقبول الطلاب بالتعليم الفني الصناعي، ومن ثم تذبذب أعداد الخريجين وعدم وجود رؤية استراتيجية لتشغيلهم.

ومن خلال تحليل العلاقة بين الخريجين واحتياجات سوق العمل من العمالة الصناعية تبين أن هناك تراكم في رصد أعداد الخريجين يزداد خلال فترة الدراسة، بما يدل على أن أعداد كبيرة من خريجي التعليم الفني الصناعي لم يتم تشغيلها في تخصصاتها الفنية، واتجه جزء منها للاشتغال بأعمال أخرى، والجزء الآخر انضم إلى رصيد البطالة الفنية. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين خريجي التعليم الفني الصناعي والتنمية المستدامة. حيث إن زيادة أعداد خريجي التعليم الفني الصناعي بمعدل ١% يؤدي إلى زيادة معدل الادخار الحقيقي المعبر عن التنمية المستدامة بنسبة حوالي ١٣%.

وبناء على ذلك توصي الدراسة الراهنة بما يلي: تصميم برامج التدريب الميداني بالتعاون مع خبراء ومتخصصين من جهات التشغيل بسوق العمل، وتطوير معايير ونظم القبول في مؤسسات التعليم الفني؛ لضمان قبول الطلاب الجدد، وفق رغباتهم، وميولهم، وقدراتهم. كما تؤكد على ضرورة إرشاد وتوجيه الشباب نحو المهن الفنية ونشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال والعمل بالقطاع الخاص لإعادة التوازن إلى سوق العمل. كما تؤكد الدراسة على ضرورة المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم الفني ومتطلبات سوق العمل من خلال تطبيق منظومة موحدة للمؤهلات الفنية والمهنية. وتعظيم دور سوق العمل في رسم سياسة التعليم الثانوي الفني الصناعي والمساهمة في تمويله والمشاركة في تحديد محتوى المناهج، والمساهمة في تدريب الطلاب في مواقع العمل خلال سنوات الدراسة والعطلة الصيفية.

المراجع

- إبراهيم مخلوف (بدون سنة نشر). مقدمة في أساليب التحليل الإحصائي، مذكرة داخلية رقم (٧١٥) معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص ٢ - ١٦.
- حبيب، ألبرت (٢٠١٤). التعليم الفني في مصر، المشاكل والحلول، مجلة الإدارة، مصر، ص ٤، ص ٤٣.
- دراسة مقارنة، مع إشارة خاصة لمصر، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

دوناتو رومانو (٢٠٠٣). الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دمشق ن المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ص ص ١٩١-١٩٢.

رزق الله، وسيم وجيه الكسان (٢٠١٤). أثر التغير التكنولوجي على النمو الاقتصادي المستدام

زيدان، أسماء (٢٠٢١). مهارات سوق العمل الازمة لطلاب المدارس الفنية الصناعية بمصر على ضوء الثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات تنميتها، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، عدد مايو، ج ١ (٨٥)، ص ص ٢٧٣-٣٣٤.

عباس، محمد احمد (٢٠١٩). "الاقتصاد غير الرسمي في مصر، المشكلات والحلول"، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا.

عبد الجليل، دسوقي (٢٠٢٤). الفاعل التنموي، جدلية العلاقة بين التنمية والتربية والثقافة، نظرة تربوية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٢٤.

عمارة – أميرة، (٢٠٢٠). دور التعليم الفني في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في مصر، كلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان، مصر.

غنايم، مهنى (٢٠١٧). التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي النوعي للموائمة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل، المؤتمر السنوي التاسع في الفترة من ١٢-١٣ أبريل، جامعة المنصورة، مصر، ص ٩٥.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (١٩٨٩). مستقبلنا المشترك، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد (١٤٢)، أكتوبر، ص ٨٣.

مسعود، آمال (٢٠١٦). تصور مقترح للإفادة من مراكز التدريب المهني في ضوء الاحتياجات التدريبية لطلال التعليم الفني الصناعي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

النشرة السنوية للتشغيل، ٢٠٢٠

وزارة التربية والتعليم (١٩٨١). الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية، كتاب الإحصاء السنوي.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (٢٠٢٣). الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (٢٠٢٤). الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ص ٦٧.

Anderson, D. (2003). VET and Ecologist : Charting The Terrain, in Enriching Learning Cultures, Proceeding of The 11th Annual International Conference on post-Compulsory and Training, Centre for Learning Research, Griffith University. Vol.1 pp.17023.

Arasinah Kamis, Ramlee Mustapha, Waliza, & BushraLamuna (2003). Green Skills as an Added-Value Element in Producing Competent Students” , Journal of Engineering Research and Application, pp12-21.

Bagale, S. (2015). Technical education and vocational training for sustainable development. Journal of Training and Development, 1, pp.15-20.

David W. Pearce, Jeremy (2001). World without End: Economics, Environment, and Sustainable Development, pp.84-89.

Diep, P.C. & Hartmann, M, (2016). Green Skills in Vocational Teacher Education – a model of pedagogical competence for a world of sustainable development. In: TVET@Asia, issue 6, pp.1-19.

- Engineering Education for Sustainable Development in Malaysia (2016). Student Stakeholders Perspectives on the Integration of Holistic Sustainability Competences Within Undergraduate Engineering Programmers. In W. Leal Filho & L. Brandli (Eds.), Engaging Stakeholders in Education for Sustainable Development at University Level, Cham: Springer International Publishing, pp. 263-285.
- European Training Foundation (2019). "Policies and interventions on youth Employment in Egypt".
- Ismail Serageldin (1996). "Sustainability and the Welts of Nations, First Step in an going Journey", world bank, No. 5, p.8.
- Musah, A. (2023). The role of institutional efficiency in achieving the SDGs: evidence from Africa. Journal of Business and Socio-economic Development.
- Odo, J. U., Okafor, W. C., Odo, A. L., Ejikeugwu, L. N., & Ugwuoke, C. N. (2017). Technical Education--The Key to Sustainable Technological Development. *Universal Journal of Educational Research*, 5(11), pp. 1878-1884.
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2016). Daises daripada: www.oecd.org/innovation/greenskillsforum (2014).htm.
- UNESCO – UNEVOC (2019), Innovating Technical and Vocational Education and Training, Germany.
- UNESCO – UNEVOC (2020), Innovating Technical and Vocational Education and Training, Germany.
- UNESCO (1997). Environment and Society : Education and Public Awareness for Sustainability, paper for UNESCO. Int., Conference, The Salonika, Paris, 25.
- United Nations (2003). Integrated Environmental and economic accounting, studies in methods : Final draft of circulated information's prior to official editing, Europeans commission, world bank.
- Y. Hossein Farzim (2007). " Sustainability and Optimality in Economic Development: Theoretical Insights and Policy Prospects , Working Paper , The Fondazione Eni Enrico Mattei, No.89, September, P1.

INDUSTRIAL TECHNICAL EDUCATION AND ITS ROLE IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN EGYPT

Hussein A. M. El-Sarawi ⁽¹⁾; Medhat M. Abdel Aal ⁽²⁾; Dosouki H. Abdel Jalil ⁽³⁾;
Maged M. Y. El-Kharbotly ⁽⁴⁾

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) National Planning Institute 4) Egypt
Higher Institute of Commerce and Computers, Misr Academy

ABSTRACT

The study aimed to analyze the relationship between industrial technical education graduates and sustainable development in Egypt. The study used the descriptive approach to contribute to understanding and describing the main characteristics and features of the data set used in the study and to include descriptive analysis of the study variables, and analysis of the correlation between these variables. It also used the econometrics approach to derive linear regression equations to infer and predict the number of graduates using the population growth rate (to display technical education graduates), and it also used the targeted economic growth rate indicator to predict the number of graduating students during the study period. The study concluded that whenever the number of industrial technical education graduates increases by 1%, the adjusted savings rate that expresses sustainable development will increase by approximately 13%, meaning that there is a positive direct relationship between industrial technical education graduates and sustainable development in Egypt during the study period. The study recommended the necessity of adopting a clear strategic vision for graduates of industrial technical education that keeps pace with technological developments and mechanisms for dealing with them, in a way that works to achieve sustainable development. The study also recommended the necessity of the labor market contributing to drawing up the industrial education policy and directing it towards the skills and professions required by sustainable development in Egypt.

Keywords: Industrial technical education, sustainable development, Egyptian economy.